ملخص البحث

- عنوان البحث: (**التَّسْمِيَةُ وأَثَرُها فِي تَوجِيْهِ الحُكْمِ النَّحوِيّ والصَّرْفِيّ**).
- اسم الباحث: أحمد سعد عبد الحميد.
- البريد الإليكتروني: dr.ahmadsaad@yahoo.com
- الكلمات المفتاحية: (التسمية – بِنْيَة – إعراب – حكم نحويّ– حكم صرفي).
- التوصيف الأكاديمي: مدرس اللغويات.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الأثر النحوي والصرفي للتسمية؛ وذلك لإبراز التغييرات في الحكم الإعرابي للكلمة المسمَّى بها، وكذلك ما يطرأ على بنيتها من تغيير، وعِلَّة ذلك.

وقد حاول الباحثُ من خلال هذا البحث استقصاء المواضع التي ورد فيها أثرٌ للتسمية باللفظ، ونقلِه إلى العَلَميَّة، ودراستها للوقوف على هذه الآثار، ومعرفة الإطار المنظِّم لها.

كل هذه وغيرها أمورٌ تحاول الدراسة الكشف عن بعضها، وتجليتها أمام القارئ الكريم.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Research Summary

Title of the research: (naming and its impact on the guidance of grammatical and morphological).
Researcher Name: Ahmed Saad Abdel Hamid
E-mail: dr.ahmadsaad@yahoo.com
Keywords: (naming - structure - express - grammatical rule- morphological rule).
Academic Description: Linguistics Teacher.
This research aims to study the grammatical and morphological effect of the naming, to highlight the changes in the syntactical judgment of the word named with, as well as the change occurs on in its structure and the cause of it. The researcher has tried through this research to investigate the placements where the impact of the naming with the pronunciation, and transferred to standardization, and its study to identify these effects, and recognize its organizational frame. This research work is trying to reveal some of all of these issues, and manifested for the decent reader.

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله على عطاياه التى لا نُحصيها عددًا، ولا نعرف لها أمَدًا، ولا تنقطع عنَّا أبدًا، حمدًا نبلُغ به رضاه، ونستدرُّ به نُعماه، والصلاةُ والسلامُ على نبيه ومصطفاه سيدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه.

أما بعد ،،،

فإنَّ التسميةَ من خصائصِ الأسماء، لكنَّ العربَ لم تقصُر التسميةَ عليها، بل سمَّتْ بالأفعال، وبالحروفِ، وبالجُمَل، فالغالبُ في الأعلامِ أنْ تكون منقولةً، والمرتجلُ منها قليلٌ، نحو: سُعَاد، وأُدَد.

وتتعدَّدُ روافدُ النقل، فمنها المنقولُ من مصدرٍ، نحو: فَضْل، وإحسان، ومنها المنقولُ من اسم ذاتٍ، نحو: جَبَل، وبَكْر، والمنقولُ من الصّفات، نحو: الحارثُ وعامر، وهمَّام، وعبَّاس، ومحمدٌ، ومنصور، وحَسَنٌ، والمنقولُ من فعلٍ مجردٍ عن الفاعل، نحو: يشكُر، وشمَّر، وتغْلِب، والمنقولُ من جملةٍ، نحو: شاب قرناها، وبَرَقَ نحرُه، إلى غير ذلك من الروافد التي نُقِلَ منها اللفظُ عن أصلِهِ، وصار عَلَماً على رجلٍ، أو امرأةٍ، أو بلدٍ، أوغير ذلك.

وإلى جانب الغرض المعنوي أو البلاغيّ الذي يُلمَحُ في الاسمِ ويقفُ خلفَ هذا النقل، وتلك التسمية، فإننا نجد أيضاً أثراً نحويّاً وصرفيّاً يترتبُ عليها، فإنَّ هذا اللفظ الذي سُمّيَ به يَعرِضُ له ما يعرضُ للأسماءِ من إعرابٍ وبناء، وتصغيرٍ ونداء، وتثنيةٍ وجمعٍ، ونسبٍ وإضافةٍ إليه.

وإنَّ مَنْ يُطالعُ كُتُبَ النَّحوِ يجد النحويين يذكرون في هذه الأبواب وغيرِها كثيراً من الآثار النحوية والصرفية المترتبة على التسمية.

فاجتهدتُ أنْ أجمعَ هذه المسائل وأدرسَ الأثرَ النحوي والصرفي للتسمية، فكان هذا البحثُ الذي جاء بعنوان **(التَّسْمِيَةُ وأَثَرُها فِي تَوجِيْهِ الحُكْمِ النَّحوِيّ والصَّرْفِيّ)** وقد جاء في مقدمةٍ، وتمهيد، وثلاثةِ مباحث، وخاتمة.

تحدثتُ في المقدمة عن أهمية الموضوع وسبب اختياره.

وتحدثت في التمهيد عن تعريف التسمية لغةً واصطلاحاً.

وأما المباحث الثلاثة ففيها المسائلُ محلُّ الدراسة، وهي كما يلي:

المبحث الأول: أثر التسمية في الإعراب والبناء. وفيه اثنتا عشرة مسألة.

المبحث الثاني: أثر التسمية في بنية الكلمة. وفيه إحدى عشرة مسألة.

المبحث الثالث: التسمية وبقاء الحكم. وفيه ستُ مسائل.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

وكنتُ حريصاً عند دراستي لكلِّ مسألةٍ أنْ أذكر من أقوال النحويين ما يوضِّحُ أثرَ التسميةِ في هذا الموضع، وعلَّةَ ذلك، كما حرصتُ على أنْ أُوثّق الآراءَ من كُتُبِ أصحابها – ما أمكن ذلك–، وإن كان في المسألة خلافٌ أو آراءُ أخرى ذكرتُ ذلك إتماماً للفائدة، محاولاً الترجيحَ بينها– ما كان للترجيح موضع–.

وختاماً أسألُ الله تعالى أن أكون قد وُفّقتُ فيما إليه قصدتُ، وأن ينفعَ به، ويحظى بالقبول، ويجعلَه خالصًا لوجهه الكريم، وآخرُ دعوانا أنْ الحمدُ لله ربّ العالمين، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

❁❁❁❁❁

التمهيد

التسميةُ في اللغة: مصدرٌ على وزن (تَفْعِلَة) من (سَمَا يسْمُو سُمُواً)، أو من (وَسَمَ يَسِمُ وَسْمَاً) على الخلاف المشهور بين البصريين والكوفيين في حقيقة (الاسم).(١)

فالبصريون يرون أنَّ (الاسم) مشتقٌّ من (السُّمُوّ) بمعنى العُلُوّ والرّفعة، ومنه سُمّيَت السَّماءُ سماءً لعُلُّوها؛ لأنَّ الاسمَ يَعْلُو على المُسَمَّى، ويدلُّ على ما تحته من المعنى، فَفِيه تنويهٌ بالمسمَّى ورِفعةٌ له.

يقول ابن فارس:" والسينُ والميمُ والواوُ أصلٌ يدلُّ على العُلُوّ، يُقَالُ: سموتُ إذا عَلَوْتَ".(٢)

بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مشتقٌّ من (الوَسْمِ) بمعنى العلامة؛ لأنَّ الاسمَ وسْمٌ على المسمَّى، وعلامةٌ له يُعْرَفُ بها، وتُمَيّزه عن غيره.

قال ابن يعيش:"وكلاهما حَسَنٌ من جهة المعنى، إلاَّ أنَّ اللفظ يشهدُ مع البصريين"(٣)

والنحوُ صناعةٌ لفظيةٌ، فيجبُ مراعاةُ اللفظ والاحتكامُ إليه. وقد ذكر أبو البركات الأنباري خمسةَ أوجهٍ يترجَّحُ بها مذهبُ البصريين من جهة اللفظ.(٤)

أمَّا في الاصطلاح: فإنَّ إمام النُّحاة سيبويه لم يَحُدّ الاسمَ بحدٍّ يُمَيّزُه، وينفصلُ به عن غيرِه، وإنما عرَّفه بالمثال قائلاً:" فالاسمُ: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، وحائِطٌ ".(٥)

---

(١) ينظر في ذلك: الإنصاف ٥/١ أسرار العربية ٤ التبيين للعكبري ١٣٢ اللباب ٣/١ شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١ لسان العرب مادة (س م و، و س م) القاموس المحيط مادة (س م و).

(٢) مقاييس اللغة لابن فارس ٩٨/٣.

(٣) شرح المفصل ٢٣/١.

(٤) لم أذكرها خشية الإطالة، ينظر الإنصاف ٧/١-١٠ أسرار العربية ٥.

(٥) الكتاب ١٢/١.

وعرَّفه المبرد بقوله:" أمَّا الأسماءُ فما كان واقعاً على معنىً، نحو: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، وزيدٌ، وعمروٌ، وما أشبه ذلك".(١)

وبقريبٍ منه عرَّفه ابن السراج فقال:" الاسمُ ما دلَّ على معنىً مفردٍ".(٢)

وكان أبو سعيد السيرافي أوَّلَ مَن حدَّ الاسمَ بحدٍّ جامعٍ مانعٍ فقال:" كُلُّ شيءٍ دلَّ لفظُهُ على معنىً غير مقترنٍ بزمانٍ مُحَصّلٍ –من معنىً أو غيرِه– فهو اسمٌ".(٣)

ثم قال بعد أن ذكر هذا التعريف:" فهذا الحدُّ الذي لا يَخرجُ منه اسمٌ البتة، ولا يدخل فيه غيرُ اسمٍ"(٤)

وتبعه في ذلك النحويون من بعده، حيث ذكروا أنَّ الاسم: هو ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ غير مقترنٍ بزمنٍ.(٥)

وعلى هذا فالمرادُ بالتسميةِ: أنْ يُستعملَ اللفظُ عَلَماً لمُسَمَّىً به–من جوهرٍ أو عَرَضٍ– يُعَيّنُه تعييناً مطلقاً.

❁❁❁❁❁

(١) المقتضب ١٤١/١.

(٢) الأصول ٣٦/١.

(٣) شرح السيرافي ١٥/١ تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية.

(٤) شرح السيرافي ١/ ١٥ .

(٥) ينظر في ذلك: الإيضاح ٧١ شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ اللباب للعكبري ٣/١ شرح الكافية للرضي ٣٥/١ .

المبحث الأول

أثرُ التسميةِ في الإعراب والبناء

١ـ إعرابُ المسمَّى بالمثنى

يُعرب المثنى بعلامات إعرابٍ فرعية، فيُرفع بالألف ويُنصب ويُجر بالياء، تقول: حضر الفائزان، ورأيتُ الفائزَيْنِ، وسلمتُ على الفائزَيْنِ.

فإذا سُمِّيَ بالمثنى نحو: زيدان، وطالبان، والبحرين، أعلاماً ففي إعرابها وجهان:

أحدهما: أن يُعرب بعد التسمية بما كان يُعربُ به قبلها، وذلك على سبيل الحكاية، فإنه " نُقِلَ عن التثنية "[١] فتقول: هذا زيدانُ أقبَلَ، ورأيتُ زيدَينِ، ومررتُ بزيدينِ جالساً.

والآخر: أنْ تلزمه الألفُ في جميع أحواله، وتظهرُ حركةُ إعرابه على النون، وفي هذه الحالة يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وزيادة الألفِ والنونِ، فتقول: جاء زيدانُ، ورأيتُ زيدانَ، ومررتُ بزيدانَ. [٢]

وإنما لزمته الألفُ هنا دون الياء؛ لأنها أخفُّ، ولِمَا يلزمُ –حال وجود الياء– من مخالفة النظير؛ فإنه ليس في المفرداتِ ما آخره ياءٌ ونونٌ زائدتانِ وقبلَ الياء فتحةٌ، بخلافِ الألف فإنَّ له نظيراً في كلامهم، نحو قولك: زعفران، وعثمان، ورمضان، وما لا يُحصَى كثرةً مما في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتانِ.[٣]

---

(١) المقتضب ٣٦/٤.

(٢) شرح السيرافي ٣/٤ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢ ارتشاف الضرب ٨٩٨/٢ توضيح المقاصد والمسالك ٣٤٠/١ المساعد ٤٧/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٥/٨.

(٣) الكتاب ٢٣٢/٣ شرح السيرافي ٤/٤ شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٣ ت د/ يوسف حسن عمر.

ولهذا كانت التسميةُ بـ(البحرين) –علماً على الدولةِ المعروفة– على خلاف القياسِ، فإنهم يقولون: هذه البحرينُ، ودخلتُ البحرينَ، وسافرتُ إلى البحرينِ. والقياسُ بالألفِ، لكن جرى ذلك لكثرة استعمالها بالياء.

قال الرضي نقلاً عن أبي منصور الأزهري:" ومنهم مَنْ يقولُ: البحران، على القياس؛ لأنَّ النِّسبةَ إلى (البحران)–الذي هو القياسُ–أكثرُ، فـ(بحرانيٌّ) أكثرُ من (بحرينيٌّ)، وإنْ كان استعمالُ (البحرين) مجعولاً نونه معتقبَ الإعرابِ أكثر من استعمال (البحران) كذلك"(١)

وقد رجَّح سيبويه وجمهورُ النحويين في إعراب المسمَّى بالمثنَّى الوجهَ الأولَ فيقول سيبويه:" فإذا سمَّيتَ رجلاً بـ(رجلين) فإنَّ أقيَسَهُ وأجودَه أنْ تقول: هذا رجلانِ، ورأيتُ رجلينِ، ومررتُ برجلينِ..... ومن النحويينَ مَنْ يقولُ: هذا رجلانِ كما ترى، يجعلهُ بمنزلةِ (عثمان)"(٢)

ويقول المبرد:" إذا سمَّيتَ رجلاً (رجلين) فإنَّ أحسنَ ذلك أنْ تحكيَ حالَهُ التي كانت في التثنية، فتقول: هذا رجلانِ قد جاءَ، ورأيتُ رجلينِ..... وإنما اخترتُ ذلك لأنَّ القصدَ إنما كان في التثنيةِ..... وإنْ شئتَ قلتَ في التثنيةِ: هذا مسلمانُ قد جاءَ، فتجعلَه بمنزلة (زعفران)"(٣)

وإنْ كان الوجهُ الآخر–وهو لزومُهُ الألف في جميع أحواله وظهورُ حركات الإعراب على النون– أكثرَ تمييزاً للمسمَّى بالمثنَّى عن المثنَّى الحقيقي، منه في حال إعرابه على الحكاية، خاصةً وأنَّ التثيةَ قد زالتْ عنه بالتسمية.

وإذا كان المسمَّى بالمثنى قد زالت عنه التثنيةُ فهل يجوزُ تثنيتُهُ بعد التسمية؟

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢٦٧/٣ وينظر تهذيب اللغة للأزهري ٤٠/٥ ت د/ عبد الله درويش، ومراجعة د/ محمد علي النجار.

(٢) الكتاب ٢٣٢/٣.

(٣) المقتضب ٣٦/٤ وينظر أيضاً شرح السيرافي ٣/٤ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥ ط/ المطبعة المنيرية شرح الكافية للرضي ٢٦٦/٣.

هذا الحكمُ يختلف باختلافِ الوجه الراجحِ في إعرابِ المسمَّى بالمثنَّى:

فلو سمَّيت رجلاً (طالبان) أو (مسلمان) وأعربته بعد التسمية بما كان يُعرب به قبلها –أي على الحكاية– لم يجز تثنيتُه، فلا تقول: حضر طالبانان، ولا: مسلمانان؛ لأنه لا يَثبتُ في اسمٍ واحدٍ علامتا إعرابٍ، رفعان أو نصبان أو خفضانِ.

أمَّا مَنْ ألزمه الألفَ في جميع أحواله وجعلَ النونَ مُعتقبَ الإعرابِ، فيجوزُ له ذلك؛ لأنه يصيرُ في هذه الحالة بمنزلة (زعفران، وعثمان، ورمضان).(١)

ومن الصور الفرعيَّة أيضاً: ما يحدث عند النسبة إلى المسمَّى بالمثنَّى.

فعلى الوجه الأول القائل بإعرابه على الحكاية يجبُ حذفُ علامةِ التثية –كما تُحذف مع المثنى حقيقةً– فتقول في النسب إلى (طالبان، ومسلمان): طالبيّ، ومسلميّ؛ لأنهما في هذه الحالة عَلَمان مُعربان بالحروف، ولا يجتمعُ في اسمٍ واحدٍ إعرابان، إعرابٌ بالحروفِ، وإعرابٌ بالحركات في ياء النسب، فإنَّ ذلك لا يجوز.

وأمَّا مَنْ قال بلزوم الألف وظهور حركات الإعراب على النون فلا يحذفُ شيئاً، بل ينسبُ إليه على لفظِهِ، فيقول: طالبانيٌّ، ومسلمانيٌّ، وزيدانيٌّ.(٢)

٢ـ إعرابُ المسمَّى بجمع مذكرٍ سالم.

يُعرب جمعُ المذكر السالم بعلاماتِ إعرابٍ فرعية، فيُرفع بالواو، ويُنصَب ويُجرُّ بالياء، فتقول: حضر الفائزون، وكرَّمتُ الفائزِينَ، وسلَّمتُ على الفائزِينَ.

فإذا سُمِّيَ بهذا الجمع نحو: زيدون، وحَمدون، ففي إعرابه أربعةُ أوجه: (٣)

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٨ بتصرف.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٥ المقاصد الشافية للشاطبي ٤٨٢/٧ شرح الأشموني ٢٥٨/٤ .

(٣) ينظر في هذه الأوجه: الكتاب ٢٣٢/٣ المقتضب ٣٦/٤ شرح السيرافي ٣/٤ شرح الكافية الشافية١٩٦/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢ المساعد ٤٧/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٦/٨.

أحدها: أنْ يُعربَ على الحكاية، فيُعرَب بعد التسمية بما كان يُعربُ به قبلها، وعليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾(١)

وقد ذكر سيبويه في(مسلمون)عَلَمَاً أنك تقول:"هذا مسلمونَ، ورأيتُ مسلمِيْنَ، ومررتُ بمسلمينَ"(٢)

والثاني: أن تلزمه الياءُ في جميع أحوالِهِ، وتظهر حركاتُ إعرابِه على النون مصروفاً، فيكونُ مثلَ (غسلين) في قوله تعالى:﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ ﴾(٣)

تقول: جاء زيدِينٌ، ورأيتُ زيدِيناً، ومررتُ بزيدِينٍ .

يقول المبرد:"ومَنْ قال [يعني في المسمَّى بالمثنى]: هذا رجلانُ فاعلمْ، قال في رجلٍ يسمَّى بقولك (مسلمون): هذا مسلمِينٌ فاعلمْ، فجعلَ الإعرابَ في النونِ كما فَعَلَ هناك"(٤)

وإنما لزمته الياءُ دون الواو؛ ليكون موافقاً لكلام العرب فإنه " لا يوجد مفردٌ آخرُهُ واوٌ بعدها نونٌ زائدة. وأمَّا نونُ (زيتون) فأصليَّةٌ، بدليل قولهم: أرضٌ زَيتَةٌ، إذا كان فيها زيتونٌ "(٥)

وذكر أبوعليّ الفارسي وجها آخر وهو " أنَّ الواوَ تدلُّ على إعرابٍ بعينه، فلم يَجُزْ ثباتُها من حيثُ لم يجز ثباتُ إعرابين في كلمةٍ".(٦)

والثالث: أنْ تلزمه الواوُ في جميع أحوالِهِ، ويظهر إعرابُه بالحركات على النون، فيكون مثل: (هارون) وهو في هذا الوجه ممنوعٌ من الصَّرف للعلمية

(١) سورة المطففين آية ١٨، ١٩.
(٢) الكتاب ٢٣٢/٣.
(٣) سورة الحاقة آية ٣٦.
(٤) المقتضب ٣٦/٤.
(٥) شرح الكافية الشافية ١٩٩/١ المساعد ٤٧/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٥/٨.
(٦) كتاب الشعر ١٥٩.

وشِبه العُجْمة؛ " إذ ليس في المفرد العربيّ ما هو على هذا الوزن"(١). فتقول: جاء زيدونُ، ورأيتُ زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ.

والرابعُ: أنْ تلزمه الواوُ مع فتح النون في جميع أحواله، فتقول: قام زيدونَ، ورأيتُ زيدونَ، وسلمتُ على زيدونَ، كأنهم حَكَوا لفظَ الجمعِ المرفوعِ عند التسمية، وألزموه طريقةً واحدةً، وعليه قولُ العربِ: هذا ياسمونَ البَرِّ، ورأيتُ ياسمونَ البَرِّ، ونظرتُ إلى ياسمونَ البَرِّ.(٢) ومنه قول الشاعر:

لَهَـــــا بِالمَـــــاطِرُونَ إذَا أَكَـلَ النَّمْـلُ الـذي جَمَعَـا
خِلْفَـــةٌ حـــتَّى إذا ارْتَبَعـــتْ ذَكَـرَتْ مِـنْ جِلَّـقٍ بِيَعَـا(٣)

ومن الفروع النحوية التي يختلفُ حكمُها باختلاف وجهِ إعراب المسمَّى بجمع المذكر السالم:

١- جمعُ المسمَّى بجمع المذكر السالم:

فقد ذكر النحويون أنه إذا أُعربَ على الحكاية لم يَجز أنْ تلحقه علامةُ جمع التصحيح؛ لئلا يجتمع في اسمٍ واحدٍ علامتا إعرابٍ، فلا تقول في رجلٍ اسمه (مسلمون): مسلمونون، ولا: مسلمينين. وإنما يُتوصَّل إلى جمعه بنحو قولك: هؤلاء ذوو مسلمين، وقابلتُ ذوي مسلمين، فتذكر في الكلام ما يدلُّ على جمعِهِ.

أمَّا الأوجه التي تكون فيها النونُ حرفَ الإعرابِ فلا يمتنعُ فيها ذلك؛ لأنَّ النونَ صارت ثابتةً في الكلمةِ وأحد حروفها الأصلية.

---

(١) المساعد ٤٧/٣ وتمهيد القواعد ٤٠٩٥/٨.

(٢) ارتشاف الضرب ٨٩٨/٢ المساعد ٤٧/٣.

(٣) البيت من بحر الرمل، واختلف في نسبته، فنُسب إلى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وإلى الأحوص، وإلى أبي دهبل الجمحي، **وتجده في:** كتاب الشعر للفارسي ١٦٠ شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ شرح الكافية للرضي ٢٦٨/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٦/٨ خزانة الأدب ٣٠٩/٧. **والشاهد فيه قوله:** (بالماطرون) حيث ورد بالنون المفتوحة ولزوم الواو، وهي في موضع جر بالباء.

يقول المبرد: "واعلمْ أنَّ مَنْ سمَّى رجلاً بقولك: (رجلانِ، أومسلمونَ) فأجراه مُجرى التثنيةِ والجمعِ لم يجز أنْ يثنِّيَه ولا يجمعَه، فيقول: هذا مسلمانانِ، ولا: رأيت مسلمينَ؛ لأنه يُثبتُ في اسمٍ واحدٍ رفعانِ ونصبانِ وخفضانِ. لكن مَنْ قال: مسلمينٌ فاعلمْ، ومسلمانٌ فاعلمْ، جاز أنْ يثنيَه ويجمعَه؛ لأنه الآن بمنزلة: زعفران، وقِنِّسرين، فيمن جعلَ الإعرابَ في نونها ..... فإذا أردتَ تثنيةَ قولك: مسلمان–اسم رجلٍ فيمن حكى– أو مسلمون، قلت: هذا ذَوَا مسلِمَيْنِ، وهؤلاء ذَوُو مسلِمِيْنَ، وما أشبهه ".(١)

٢- النسبُ إلى المسمَّى بجمع المذكر:

فإنه إذا كان يُعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها حُذِفتْ علامةُ الجمع عند النسب إليه، فتقول في النسب إلى(زيدون) عَلَماً: زيديّ، ومسلمون: مسلميّ؛ لئلا يجتمع في اسمٍ واحدٍ إعرابان، إعرابٌ بالحروف، وإعرابٌ بالحركات في ياء النسب.

أمَّا إذا كانت النونُ مُعتَقَبَ الإعراب فإنها لا تُحذَف، ويُنسب إليه على لفظه؛ لأنَّ الواو والياء لم تعد تدلُّ على إعرابٍ بعينه.

يقول الشيخ خالد الأزهري:"ومَنْ أجرى (زيدون) عَلَماً مُجرى (غسلين) في لزوم الياء والإعراب على النون منونةً قال في النسب: زيدينيٌّ، بإثبات الياء والنون كما تقول: غِسْلِينيٌّ. ومَنْ أجراه مُجرى(هارون) في لزوم الواو وجعل الإعراب على النون، ومنعَ الصرفَ للعلمية وشِبْهِ العُجمةِ، أو أجراه مُجرى(عربون) في لزوم الواو، والإعراب على النونِ منوَّنةً، أو ألزمه الواوَ وفتح النونَ كـ (الماطرونَ) قال في النسب على اللغات الثلاث: زيدونيّ، بإثبات الواو والنون، كما تقول: هارونيّ، وعربونيّ، وماطرونيّ".(٢)

٣- شروط ما يُجمَع هذا الجمع:

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٨–٣٩ وينظر أيضاً الكتاب ٣/٣٩٢–٣٩٣ كتاب الشعر ١٥٩.

(٢) التصريح ٢/٣٢٩ وبهامشه حاشية الشيخ يس ط/ دار إحياء التراث العربي.

من الفروع النحوية التي يظهر فيها أثرُ التسميةِ في باب جمعِ المُذكَّرِ السالم ما يتعلَّق بشروطِ ما يُجمع هذا الجمع، فإنه إمَّا أنْ يكون عَلَماً أو صفةً، فإنْ كان عَلَماً اشتُرِطَ فيه:

(أنْ يكون عَلَماً لمذكَّر) فلا يُجمَع هذا الجمع علمُ المؤنث، نحو: زينب، وهند؛ لئلا يلتبس جمعُ المذكر بجمع المؤنث، وعليه " فلو كان نحوُ: زينب، عَلَماً لمذكرٍ جاز أنْ يُجمعَ هذا الجمع؛ لعدم اللبس، وكذا لوكان نحوُ: زيد، عَلَماً لامرأةٍ امتنعَ أن يُجمعَ هذا الجمع".(١)

(عَاقِلٍ) لتحقيق المناسبة بينهما، فإنَّ هذا الجمع خاصٌّ بالعقلاء، فلا يُجمع هذا الجمع نحو: (واشق) علماً لكلب؛ لعدم العقل، أمَّا " لو كان (واشق) علماً لرجلٍ..... جُمِعَ هذا الجمع".(٢)

وكذا "لو سميتَ رجلاً بـ(حَجَر، أو صخر) جاز جمعُه بالواو والنون".(٣)

(خالياً من تاء التأنيث) تحرُّزاً من نحو: طلحة، وحمزة، فإنك لا تقول فيهما: طلحون، ولا: حمزون، وإن وُجِد فيهما شرطُ التذكير في المعنى والعَلَميَّة والعقل –خلافاً للكوفيين–.

أمَّا ألفُ التأنيث فلا يُشترط الخُلُوُّ منها مقصورةً كانت أو ممدودة، بل يجوز جمْعُ ما اقترن بها هذا الجمع فتقولُ في رجلٍ اسمُه (حُبْلَى، أو حمراء): حُبْلَون، وحمراوُونَ بحذفِ الألف المقصورة، وقلْبِ همزةِ الممدودة واواً.

فقد ذكر المبردُ أنك" إنْ سميت رجلاً بشيءٍ فيه ألفُ التأنيث فأردتَ جمْعَهُ جمعتَه بالواو والنون، فقلت في حمراء–اسم رجل– إذا جمعته: حمراوُون، وصفراوُون، وفيما كان مثل (حُبْلَى): حُبْلَونَ، وسَكْرَونَ".(٤)

---

(١) التصريح ٧٠/١.

(٢) التصريح ٧٠/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥.

(٤) المقتضب ٧/٤ وينظر أيضاً المقاصد الشافية للشاطبي ١٧٨/١ وحاشية الصبان ١٤٥/١–١٤٦.

وإنما كان ذلك سائغاً فيما خُتِمَ بألف التأنيث دون التاء؛ لأن ألفَ التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودة لازمةٌ للاسم، بخلاف التاء فإنها تدخل على بناء مذكر.

٣- إعرابُ المُسمَّى بجمع مؤنثٍ سالم.

جمعُ المؤنث السالم(أو ما جُمِعَ بألفٍ وتاء) يعرب بعلامة إعراب فرعية، فيرفع بالضمة، ويُنصب ويُجرّ بالكسرة. قال تعالى:﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ**﴾[1] وتقول: سلمتُ على الفائزاتِ. ويطَّرد هذا الجمعُ في خمسةِ أنواع:

١-ما فيه تاءُ التأنيث مطلقاً، سواء كان عَلَماً لمؤنث نحو: فاطمة، أو لمذكر نحو: طلحة.

٢-ما فيه ألفُ التأنيث مطلقاً، سواء أكانت مقصورةً نحو: ذكرى، أم ممدودة نحو: سماء.

٣-ما كان عَلَماً لمؤنث مطلقاً، سواء أكان فيه علامة-كما سبق-، أم لم يكن نحو: هند، وزينب.

٤- مُصَغَّر ما لا يعقل، نحو: دُرَيْهِمات.

٥- وصف مذكر ما لا يعقل، نحو: جبالٌ راسيات، وأيامٍ معدودات.

ومن الأصناف التي تُلحَق بجمع المؤنث السالم في إعرابه ما سُمِّيَ به من هذا الجمع.

يقول ابن مالك:

ومـــا بِتَـــا وأَلِـــفٍ قَـــد جُمِعَـــا يُكْسَـرُ فِي الجـرِّ وفِي النَّصْـبِ مَعَـا

كّذا أُولاتُ والذِي اسْمَاً قَدْ جُعِلْ كَأذرِعَـاتٍ فيـه ذَا أيْضَـاً قُبِـلْ[2]

(١) سورة الممتحنة آية ١٠.

(٢) الألفية باب المعرب والمبني.

فإنَّ اللفظَ إذا كان مجموعاً بألفٍ وتاء ثم سُمِّيَ به فصار عَلَماً على مفردٍ، نحو: بركات، وعطيَّات، وعرفات، وأذرعات، فإنه يُلحَق بجمع المؤنث السالم في إعرابه، ويُعْرَبُ بعد التسمية بما كان يُعرب به قبلها مع بقاء التنوين وذلك على سبيل الحكاية، وإنْ كان معنى الجمعية قد زال عنه وصار عَلَماً على مفرد.

هذا هو الأشهر والأعرف[1] وبه نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ **فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ** ﴾[2].

وذكر سيبويه أنك تقول" في رجلٍ اسمُه (مسلماتٌ، أو ضرَباتٌ): هذا ضَرَبَاتٌ، ومسلماتٌ، وكذلك المرأةُ لو سميتها بهذا انصرفتْ... ألا ترى إلى(عرفاتٍ) مصروفةً في كتاب الله ﷻ وهي معرفة ... ومِثْلُ ذلك أذرعات، سمعنا أكثر العربِ يقولون في بيت امرئ القيس:

تَنَوَّرتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ∴ بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ[3] ".[4]

ومن العرب مَنْ يُسقط تنوينه، وهم في ذلك قسمان:

---

(١) ينظر في اللغات الواردة في إعراب المسمى بجمع المؤنث السالم: المقتضب ٣٧/٤ شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/١ شرح الكافية الشافية ٢٠٥/١ شرح الكافية للرضي ٤٧/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٤/٢ ارتشاف الضرب ٨٩٨/٢ التذييل والتكميل ١٥٣/١ المقاصد الشافية ٢٠٩/١.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٩٨.

(٣) البيت من بحر الطويل، ديوان امرئ القيس ٣١، وتجده في المقتضب ٣٣٣/٣ شرح السيرافي ٣/٤ سر صناعة الإعراب ٤٩٧ شرح ابن يعيش ٤٧/١ شرح الكافية للرضي ٤٧/١ التذييل والتكميل ١٥٥/١ المقاصد الشافية ٢٠٩/١ الخزانة ٥٦/١. تنورتها: نظرتُ إلى نارها، والمراد: نار أهلها. أذرعات: بلدةٌ في أطراف الشام تجاور البلقاء وعمَّان. وهي موضع الاستشهاد حيث استخدمت عَلَماً على هذا البلدة نقلاً عن الجمع بألف وتاء.

(٤) الكتاب ٢٣٣/٣.

فمنهم مَنْ يتركه على حالِه من الإعراب كما لو كان منوَّناً، فينصبه ويجره بالكسرة، فيقول: هذا بركاتُ أقبلَ، ورأيتُ بركاتِ، وسلمتُ على بركاتِ.

قال ابن مالك:" ومن العرب مَنْ يكتفي بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويُسقِط التنوينَ، فيقول: هذه عرفاتُ، ورأيتُ عرفاتِ، ومررتُ بعرفاتِ".(١)

ومنهم مَنْ يُعربه إعراب الممنوع من الصرف، فينصبه ويجره بالفتحة، وهذا الفريقُ يجعل التاء فيه كتاء: حمزة، وفاطمة، فيمنعه من الصرف قياساً عليها لِما فيه من اجتماع العلمية والتأنيث.

يقول سيبويه:"ومن العرب مَنْ لا يُنوّن (أذرعات) ويقول: هذه قريشيّاتُ كما ترى، شبَّهوها بهاء التأنيث؛ لأنَّ الهاء تجيءُ للتأنيث ولا تُلحِقُ بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعةَ بالخمسة ".(٢)

وكلام سيبويه هنا يحتملُ الوجهين السابقين في ترك التنوين؛ فإنه لم يُفصِح بفتحٍ ولا بكسر.

وبالأوجه الثلاثة ورد بيتُ امرئ القيس السابق، حيث رُوِيَ بكسر التاء مع التنوين، وبالكسر بلا تنوين، كما رُوِيَ بفتح التاء مع حذف التنوين، لكن ذكر الشاطبي أنَّ" هذه اللغة الأخيرة نادرةٌ "(٣)

ورجاحةُ الوجه الأول في إعراب المسمَّى بجمع المؤنث السالم ظاهرة؛ لشهرته في السماع، فإنَّ عليه أكثر العرب، ولموافقته كلام الله عزوجلَّ حيث وردت (عرفات) مكسورة مصروفة.

ومن جهة القياس فإنَّ التاء لمَّا ظهرتْ عليها علاماتُ الإعراب صارتْ بمنزلة الألفِ والواوِ والياءِ في إعرابِ المثنى وجمع المذكر السالم، وصار التنوينُ عليها بمنزلة النون فيهما.(٤)

---

(١) شرح التسهيل ٤٢/١.

(٢) الكتاب ٢٣٤/٣ وينظر أيضاً سر صناعة الإعراب ٤٩٦-٤٩٧.

(٣) المقاصد الشافية ٢١١/١.

(٤) الكتاب ٢٣٣/٣ المقتضب ٣٦/٤ سر صناعة الإعراب ٤٩٥ شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/١ .

٤- التسميةُ بفعلٍ مقترنٍ بعلامة تثنيةٍ أو جمع.

الألفُ والواوُ يلحقان الفعلَ على أحدِ وجهين:

الوجه الأول: أن يكونا ضميرينِ للفاعل، وفي هذه الحالة إذا سُمّيَ بالفعل مقترناً بأحدهما أُعربَ على الحكاية؛ لأنه من التسمية بالإسناد.

والثاني: أن تكون الألفُ علامةً للتثنية، والواو علامةً للجمع، وفاعلُهما اسمٌ ظاهرٌ، نحو: أسلما الرجلانِ، وأسلمُوا الرجال. وهو الذي يسميه النحويون (لغة أكلوني البراغيث)، ويسميه ابن مالك (لغة يتعاقبون فيكم ملائكةٌ)، **وفي هذه الحالة إذا اقْتُطِعَ الفعلُ عن الإسناد وسُمّيَ به مع علامة التثنية، أو علامة الجمع وجبَ أن تلحقه النونُ كما تلحقُ الأسماء المثناة والمجموعة، فتقول: حضر أسلمانِ، وأسلمونَ.**

وعلَّل ابنُ عصفور ذلك بأنَّ "الفعلَ قد صار اسماً، والاسمُ إذا كان في آخره علامةُ تثنيةٍ أو جمعٍ فلابدّ من النون بعدهما، ويكون حكمُهما حكمَ التسمية بالتثنيةِ والجمعِ".(١)

وبعد عودة النون يكون إعرابُهما إعرابَ المثنى والمجموع المسمَّى بهما:

فيجوز أن يُعربا بالحروفِ كما كان يُعربان قبل التسمية (وذلك على الحكاية)، فتقول: حضر أسلمانِ، وأسلمونَ، رفعاً، ورأيتُ أسلمَيْنِ، وأسلمِيْنَ، ومررتُ بأسلمَيْنِ، وأسلمِيْنَ نصباً و جراً.

ويجوز أن يُعربا بالحركات الظاهرة، فتلزمُ الألفُ المثنى، والياءُ الجمعَ على كل حالٍ، وتكون النونُ مُعْتَقَبَ الإعرابِ.

يقول سيبويه:" وإنْ سمّيتَ رجلاً (ضربوا) فيمن قال: أكلوني البراغيثُ، قلت: هذا ضَرَبُونَ قد أقبلَ، تُلْحِقُ النونَ كما تلحقها في (أولِي) لو سميت بها رجلاً من قوله ﷻ:﴿أولي أجنحة﴾. ومَنْ قال: هذا مسلمون، في اسم رجلٍ، قال: هذا ضَرَبُونَ، ورأيتُ ضَرَبِيْنَ، وكذلك يضربون في هذا القول. فإنْ جعلتَ النونَ

(١) شرح الجمل ٢/٢٣٣.

حرفَ الإعرابِ فيمن قال: هذا مسلِمِيْنُ، قلت: هذا ضَرَبِيْنٌ قد جاء، ... وإنمافعلتَ هذا بهذا حين لم يكن علامةً للإضمار وكان علامةً للجمع، ... وإن سميته (ضَرَبَا) في هذا القول ألحقتَه النونَ، وجعلتَه بمنزلة رجلٍ سُمّيَ بـ (رَجُلَيْنِ)".(١)

كما ذكر المبرد أنك" إنْ سميته (ضَرَبَا، أو ضَرَبُوا) من قولك: ضربوا إخوتُك زيداً، أو ضَرَبَا أخواك زيداً، فكانت الألفُ والواوُ علامةً لا ضميراً، قلت: هذا ضَرَبَانِ قد جاء، وهذا ضَرَبُونَ قد جاء؛ لأنَّ النونَ في التثنية والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد".(٢)

وبهذا يتضح أنَّ التسمية بالفعل مقترناً بعلامة تثنيةٍ أو جمعٍ لها أثرٌ في وجوب أنْ تلحقَه النونُ؛ لأنَّه بالتسمية قد صار اسماً، والنونُ بعد علامة التثنية والجمع في المثنى والمجموع من الأسماء بمنزلة التنوين من المفرد، يجب وجودُها.

كما كان للتسمية به أثرٌ في توجيه إعرابِه، حيثُ يُعْرَبُ إعرابَ المثنى والمجموع المسمَّى بهما.

(١) الكتاب ٣/٢٠٩-٢١٠.

(٢) المقتضب ٤/٣٤-٣٥ وينظر أيضاً الارتشاف ٢/٨٩٦ المساعد ٣/٥٤ تمهيد القواعد ٨/٤١١٧٠.

٥- التسميةُ بفعلٍ مقترن بتاء التأنيث.

إذا سُمّيَ بفعلٍ مقترنٍ بتاء التأنيث الساكنة، نحو قولك: ضَرَبَتْ، وخَرَجَتْ، فلا يخلو الفعلُ أن يكون متضمناً ضميراً أو لا.

فإن كان فيه ضميرٌ، نحو: هندٌ قامتْ، وفاطمة خرجتْ، لم يجز فيه إلا الحكاية؛ لأنه من التسمية بالإسناد.

وإن لم يكن فيه ضميرٌ، كأن يكون مسنداً إلى اسمٍ ظاهرٍ، نحو: خرجتْ هندُ، وقامت زينبُ، **فإنَّ التسمية به مقترناً بالتاء تُحدِثُ تغييراً في أحكامه**، حيث يصير معرباً، ممنوعاً من الصرفِ للعلمية والتأنيث كـ(فاطمة)، فتقول: هذا ضَرَبةُ قد جاء، ورأيتُ ضَرَبَةَ، ونظرتُ إلى ضَرَبَةَ.

وفي بنيته فإنك في حالِ الوقْفِ تقفُ على التاء هاءً كما تفعلُ بالتاء اللاحقةِ للاسم، فتقول: جاء ضَرَبَهْ، وفاز خَرَجَهْ.(١)

فقد ذكر سيبويه عن التسمية بـ" (ضَرَبَتْ) حين كانت علامةً للتأنيث فقلت: هذا ضَرَبَةُ قد جاء، وتجعلُ التاءَ هاءً؛ لأنها قد دخلتْ في الأسماء حين قلت: هذه ضَرَبَهْ، فوقفْتَ، إذا كانت بعد حرفٍ متحرّكٍ قُلِبَت التاءُ هاءً حين كانت علامةً التأنيث".(٢)

وقال في موضعٍ آخر:" وإنْ سمَّيتَ رجلاً (ضَرَبَتْ) قلت: هذا ضَرَبَهْ؛ لأنه لا يُحَرَّكُ ما قبلَ هذه التاء، فتوالى أربعُ حركاتٍ، وليس هذا في الأسماء، فتجعلُها هاءً وتحملها على ما فيه هاءُ التأنيثِ ".(٣)

---

(١) ينظر اللباب للعكبري ٥٠٧/١ شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/٢ المساعد ٥٤/٣ تمهيد القواعد ٤١٠٩/٨.

(٢) الكتاب ٢١٠/٣.

(٣) الكتاب ٢٢٢/٣.

٦- التسمية بالجمع الموازن لـ(مفاعِل أو مفاعيل).

مما يُمنَع من الصرف لِعلَّةٍ واحدة تقوم مقام علتين الجمعُ الموازنُ لـ(مفاعل أو مفاعيل) نحو: مساجد، ومصابيح. والمرادُ بما وازنهما: كُلُّ جمعٍ يكون أوّلُه مفتوحا، وثالثُه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطهما ساكن، فيدخل تحته ما أوله ميمٌ –كما سبق–أو غيرها، نحو: دراهم ودنانير، فهو يشمل أبنية (فواعِل، وفعائل، وفعالِل، وفياعِل) نحو: صواحِب، ورسائل، وحجافر، وصيارف.

والعلَّةُ في منعِه من الصرف: أنَّ الجمع متى كان بهذه الصفة كانت فيه فرعيَّةٌ في المعنى بالدلالة على الجمعية، وفرعيةٌ في اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية .(١)

يقول الزجاج:" وإنما منعهم من صرفِ هذا المثال أنه جمعٌ، وأنه على مثالٍ ليس يكون في الواحدِ؛ ليس في الأسماء التي هي لواحدٍ مثلُ شيءٍ مما ذكرنا".(٢)

إذا تقرَّر أنَّ البِنية وحدها لا تكفي للمنع من الصرف، وإنما يجبُ أن ينضمَّ إليها الدلالةُ على الجمع فما الحكمُ إذا سُمّيَ بهذا الجمع ونُقِلَ إلى العلمية، نحو: (هوازن) لقبيلة، و(حَضَاجِر) لأنثى الضبع، و(مساجد) لرجل.

جمهور النحويين يرى أنه يظلُّ على منعه من الصرف، فهو من الأنواع التي لا تنصرف في معرفةٍ ولا نكرة، تقول في (مساجد) مسمَّى به: حضر مساجدُ، ورأيتُ مساجدَ، وممرتُ بمساجدَ.

وإنما قالوا بمنع صرفه تشبيهاً له بأصله، فإنه عَلَمٌ منقولٌ عن الجمعِ، ولا نظير له في الآحاد العربية، والأعلامُ المنقولةُ عن الجمعِ كالأعلام المنقولةِ عن الصفة في عدم الاعتداد بما عَرَضَ لها من العَلَمِيَّة. وكما راعوا جانب الصفة بعد التسمية بها فأدخلوا عليها الألفَ واللامَ فقالوا: الحارث، والعبَّاس،

(١) شرح ابن الناظم ٤٥٧ التصريح ٢/٢١١ شرح الأشموني ٣/٣٥٥ .
(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٤٦ ت د/ هدي محمود قراعة .

فكذلك راعوا جانب الجمع بعد التسمية بالعَلَمِ المنقول عن صيغة منتهى الجموع فمُنِعَ من الصرف.(١)

وقد ذكر الزجاجُ أنك" إنْ سمَّيت رجلاً (عَبَاقِي) أو(عَلَانِي) فإنَّ الوجه فيه ألاَّ ينصرفَ؛ لأنه يُشبه الجمعَ الذي ليس يكونُ عليه الواحدُ ".(٢)

وصرَّح ابنُ مالك بـ"أنَّ وزنيْ (مفاعل، ومفاعيل) حقيقان بمنع الصرف وإنْ فُقِدتْ الجمعيَّةُ".(٣)

وقال في ألفيته:

وإنْ به سُمِّيَ أو بما لَحِق ∴ به، فالانصِرَافُ منعُهُ يَحِقُّ.(٤)

ومنهم مَنْ يرى أنَّ العلمية قامت مقام الجمع كعلَّةٍ فرعيةٍ معنويةٍ إلى جانب ما فيه من الصيغة.(٥)

وخالفهم في ذلك الإمامُ الأخفش(٦) حيث يرى أنك إنْ سميت به صرفتَه، ووافقه في ذلك الإمامُ المبرد.

واستندا في ذلك إلى "زوال سبب المنع" فإنَّ ما كان على بناء (مفاعل، أو مفاعيل) إنما منعه من الصرف أنه جمعٌ جاء على مثالٍ لا يقعُ عليه الواحدُ، فلمَّا نقلته وسمَّيْتَ به خرج من ذلك المانع.(٧)

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٢/١ شرح المقدمة الكافية في علم إعراب ٢٩٤/١ شرح ابن الناظم ٤٦١ شرح الكافية للرضي ١٤٧/١ المقاصد الشافية للشاطبي ٦١٥/٥ .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية١٤٤٣/٣ .

(٤) الألفية باب ما لا ينصرف .

(٥) شرح ابن الناظم ٤٦١ التصريح ٢١٣/٢ شرح الأشموني ٣٦٥/٣ .

(٦) لم أقف له على تصريحٍ برأيه في معاني القرآن، وينظر رأيه في المقتضب ٣٤٥/٣ المقتصد ١٠٢٨/٢ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٤/١ شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ الارتشاف ٨٥٣/٢ .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢٨/٢ ارتشاف الضرب ٨٥٣/٢ .

يقول المبرد:" فإنْ سميت رجلاً بـ(مساجد، وقناديل) فإنَّ النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفةٍ ولا نكرةٍ، ويجعلون حالَهُ وه اسمٌ لواحدٍ كحالِهِ في الجمع .... إلاَّ أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمّى بشيءٍ من هذا رجلاً أو امرأةً صَرَفَه في النكرة، فهذا عندي هو القياسُ، وكان يقول إذا منعه من الصرف: إنه مثالٌ لا يقع عليه الواحدُ فلمَّا نقلته فسميتَ به خرج من ذلك المانع".(١)

ويُستدلُّ لرجاحةِ مذهب الجمهور بالسماع؛ فإنَّ العربَ سمَّتْ أُنثى الضبع (حَضَاجِر)، وهي في الأصل (حِضَجْرُ) بمعنى عظيم البطن(٢)، ومنعتها من الصرف .

ذكر ذلك سيبويه فقال:" سمعنا العربَ يقولون: أَوْطُبٌ حَضَاجِرُ، وإنما جُعِلَ هذا اسماً للضَّبُع لسعة بطنها ".(٣)

وإذا سُمّي الضبع (حَضَاجِر) ومُنِعَ من الصرفِ كان مثلَه التسميةُ بـ(مساجد)، فيمنع من الصرف أيضاً.

٧ـ تسمية المؤنث بعَلَمِ مذكرٍ ثلاثيّ ساكن الوسط.

مما يَمنع من الصرف اجتماعُ العلميةِ والتأنيث. **فإن كان عَلَماً مؤنثاً بالتاء** امتنع من الصرفِ مطلقاً، سواء أكان عَلَماً لمؤنثٍ أم لمذكر، نحو: عائشة، وطلحة، ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة، محرَّك الوسط أم ساكناً، نحو: ثُبَة، وشاة **وإنْ كان مؤنَّثاً معنوياً** اشتُرِطَ لمنعه أنْ يكون زائداً على ثلاثةِ أحرف، نحو: زينب، وسعاد.

أو ثلاثيَّاً مُحرَّك الوسط، نحو: سَقَر، ولَظَى؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الرابع.

---

(١) المقتضب ٣/٣٤٥ .

(٢) اللسام مادة (ح ض ج ر) .

(٣) الكتاب ٣/٢٢٩ .

أو ثلاثيًّاً أعجميًّاً، نحو: حِمْص، وجُوْر، وماء، أعلام بلدات؛ لأنَّ العجمة لمَّا انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنعُ وإن كان ثلاثياً ساكن الوسط.

أو ثلاثيًّاً منقولاً من المذكر إلى المؤنث، نحو: زيد، اسمٌ لامرأة، **وهذا هو المقصد في هذه المسألة.**

فـ(زيدٌ) في أصله عَلَمُ مذكرٍ مصروفٌ، فإذا نُقِلَ من التذكير وصار علَماً لأنثى تغيَّرَ إعرابُه وصار ممنوعاً من الصرف، وكذا كُلُّ ما كان مثلَه كـ(عمْرُو، وعَدْل، وقُفْل، وحَبْل، وقَلْب، ونَوْم) وما أشبه ذلك، فهو مثله في الحكم إذا سُمِّيَ به مؤنثٌ.(١)

هذا رأيُ ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو، والخليل، ويونس، وسيبويه والجمهور.

يقول سيبويه:" فإن سميت المؤنثَ بـ(عمرو، أو زيد) لم يجز الصرفُ، هذا قولُ ابنِ أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياسُ؛ لأنَّ المؤنثَ أشدُّ ملاءمةً للمؤنث، والأصلُ عندهم أن يُسمَّى المؤنثُ بالمؤنث كما أنَّ أصلَ تسميةِ المذكر بالمذكر....".(٢)

وقال عنه ابنُ السرَّاج:" فهذا مذهبُ أصحابِنا ".(٣)

واستدلوا على ذلك بأنَّ الاسمَ إذا غَلَبَ استعمالُهُ في المذكر وصار متمكّناً منه، كان في الخروجِ به إلى غير بابِهِ، واستعمالِهِ في غير ما شُهِرَ فيه–حين سُمّيَ به مؤنَّثٌ– ثقلٌ عَادَلَ خِفَّةَ اللفظِ، خاصَّةً أنه نُقِلَ من الباب الأخفّ إلى الباب الأثقل وهو التأنيث، فانتهضت العلتان وهما (العلمية والتأنيث) مانعتين من الصرف.(٤)

---

(١) المقاصد الشافية ٦٣٠/٥ .

(٢) الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٣) الأصول في النحو ٨٥/٢ .

(٤) المقتضب ٣٥١/٣ شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ شرح ابن الناظم ٤٦٢ المساعد ٢٤/٣ تمهيد القواعد ٤٠٠٥/٨ .

وخالفهم في ذلك عيسى بن عمر، والجرمي، وأبوزيد، والمبرد–فيما حُكِيَ عنه[1]–حيث يرون أنه ذو وجهين، يجوز فيه الصرفُ ومنعُه، فيقولون: هذه زيدُ مقبلةً، وزيدٌ مقبلةً .

يقول سيبويه:" وكان عيسى يصرفُ امرأةً اسمُها (عمرو)؛ لأنه على أخفّ الأبنية ".[2]

وقال المبرد:" وأمَّا عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمرو الجرمي، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء، فإنهم كانوا إذا سمَّوا مؤنثاً بمذكر رأوا صرفه جائزاً ".[3]

وحكى حجَّتهم فذكر أنهم " يقولون: نحنُ نجيزُ صرفَ المؤنثِ إذا سميناه بمؤنثٍ–على ما ذكرنا–وإنما أخرجناه من ثِقَلٍ إلى ثِقَل، فالذي إحدى حالتيه حالُ خِفَّةٍ أحقُّ بالصرف".[4]

---

(١) حكاه عنه ابنُ مالك فقال:"وأما نحو(زيد) اسم امرأةٍ فذو وجهين عند ابن عمر وأبي زيد والجرمي والمبرد "شرح الكافية الشافية ١٤٩٢/٣ وتبعه في ذلك من جاء بعده، فتجده في: شرح ابن الناظم ٤٦٢ الارتشاف ٨٨٢/٢ أوضح المسالك١٤٧/٣ التصريح ٢١٨/٢ شرح الأشموني ٣٧٢/٣ .

لكن ذكر فضيلة الشيخ عضيمة– رحمه الله– أن المبرد في المقتضب ذكر القولين، ولم يرجّح رأياً على آخر، في حين أنه في (المذكر والمؤنث) قال عن رأي الخليل وسيبويه المتقدم: وهو القول الفاشي.

ونصُّ كلامه في المذكر والمؤنث ١٢٦: " فإن كان شيءٌ من ذلك مذكر الأصلِ، وأوقعته على مؤنث، نحو امرأةٍ سميتها بـ(زيد، أو عمرو) فإنَّ أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومَنْ كان مِن قبيلهما–وهو القولُ الفاشي– ألاَّ يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة " . **وفي هذا ما يخالف ما نسبه إليه ابن مالك ومن تبعه .**

(٢) الكتاب ٢٤٢/٣ .

(٣) المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٤) المرجع السابق، وينظر أيضاً في دليلهم: المساعد ٢٤/٣ المقاصد الشافية ٦٣١/٥ حاشية الصبان ٣٧٢/٣.

فإذا كان نحو (هند، ودعد، وشمس) إذا سُمّي بها مؤنث يجوز فيها الصرفُ ومنعه، وهي ثقيلةٌ في الحالين، فالذي له حالُ خفَّةٍ –وهي تذكيره قبل تسمية المؤنث به– أولى .

وأجاب ابنُ الضائع عن ذلك بأنَّ تسميةَ المؤنث بالمؤنث، أو المذكر بالمذكر ليس فيه شَبَهُ العجمة؛ لأنك سميتَ الشيءَ بما يلائمه، كتسمية العربي بالعربي. أما إذا سميت المؤنث بالمذكر فقد سميت الشيء بما لا يلائمه فأشبه الأعجمي، فاستحق المنع من الصرف [١].

٨- تسمية المذكر بعَلَم مؤنثٍ ثلاثيّ مجرد من التاء.

التأنيثُ من العلل المانعة من الصرف مع العلمية، فإن كان الاسمُ مجرداً من التاء، وزال عنه التأنيثُ المعنويُّ أيضاً بأنْ سُمّيَ به مذكر فإن كان ثلاثياً انصرف مطلقاً، أي سواء كان ساكن الوسط نحو: هنْد ودعْد، أو متحركاً نحو، قَدَم، عند تسمية المذكر بها.

صرَّح بذلك المبرد فقال:" وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميتَ به مذكراً، وعددُ حروفِهِ ثلاثةُ أحرفٍ فإنه ينصرفُ إذا لم تكن فيه هاءُ التأنيث، تحرَّكتْ حروفُهُ أو سكن ثانيها، وذلك نحو: دعْد، وشمْس، وقَدَم، وقَفَا–فيمن أنثها– إنْ سمَّيتَ بشيءٍ من هذا رجلاً انصرفَ. وكذا كلُّ مذكرٍ سوى الرجل".[٢]

فهنا نجد للتسمية أثراً في صَرْفِ نحو: هنْد، ودعْد، وشمْس، إذا سُمّيَ بها مذكرٌ بعد أن كان يجوز فيها الوجهان: الصرفُ ومنعه. كما نجد لها أثراً في صرف نحو: قَدَم، وسَقَر، ولظَى، بعد أن كانت ممنوعةً من الصرفِ.

(١) المقاصد الشافية ٦٣٢/٥ .

(٢) المقتضب ٣٢٠/٣ .

وعلة ذلك: أنَّ التذكيرَ أصلٌ والتأنيث فرعٌ عنه، وأنت حين جعلتَ الاسمَ المؤنث عَلَماً على مذكر قد" نقلتَ فرعاً إلى أصلٍ أزال معنى الفرعِ وهو التأنيثُ، فخفَّ لذلك".(١)

ويُلاحَظ هنا أنهم لم يعتدّوا بحركة الوسط من الثلاثي، فجعلوه والساكنَ في الحكم سواء " وذلك لأنه لمَّا كان المسمَّى هنا مذكراً ضَعُفَ معنى التأنيث جداً؛ لكون اللفظ والمعنى مذكَّرَيْنِ، فاحتاجوا إلى تقوية معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام التاء وهو الحرفُ الزائدُ على الثلاثة، فإنه في قيامه مقام التاء أقوى من تحرُّك الوسط ".(٢)

كما يُلاحظ أنَّ هذا الأمر اقتصر على الثلاثي فقط. يقول المبرد:"وإنما انصرف الثلاثي لخفته؛ لأنَّ الثلاثة أقلّ أصول الأسماء".(٣)

أمّا إذا كان الاسمُ المؤنث على أكثر من ثلاثة أحرفٍ فإنه يبقى على منعِهِ من الصرف؛ لما تقدَّم من أنَّ الحرفَ الرابع يتنزل منزلة تاء التأنيث.

فقد ذكر سيبويه:" أنَّ كلَّ مذكرٍ سميته بمؤنثٍ على أربعة أحرفٍ فصاعداً لم ينصرف....".(٤)

لكن يُستثنى من هذا الأصل أمورٌ:

الأول: ما هو من أسماء الإناث إلاَّ أنه مسبوقٌ بتذكير، فهو(مذكر الأصلِ)، نحو: دَلال، ووِصال، فإنها من أسماء الإناث، وأصلُها التذكير؛ لأنهما مصدران. فإذا سُمّيَ بمثل هذا مذكرٌ بعد أنْ سُمّيَ به مؤنثٌ انصرف، ولم يُعتبر تأنيثُه؛ لأنه مسبوقٌ بتذكير.

---

(١) اللباب للعكبري ٥١٠/١ توجيه اللمع لابن الخباز ٤٨٣ .

(٢) حاشية يس ٢١٨/٢ حاشية الصبان ٣٧٤/٣ .

(٣) المقتضب ٣٢٠/٣ .

(٤) الكتاب ٢٣٥/٣-٢٣٦ وينظر أيضاً توجيه اللمع لابن الخباز ٤٨٤ ت د/ عبد الله عمر الحاج إبراهيم اللباب للعكبري ٥١٠/١ شرح الكافية الشافية ١٤٨٦/٣ .

والثاني: ما احتاج في تأنيثه إلى تأويلٍ غير لازمٍ،وذلك كتأنيث الجموع، نحو: رِجال، عَلَمٌ لمذكر، فإن تأنيثها ينبني على تأويلها بـ(الجماعة)، وذلك غير لازم؛ لأنها قد تُؤَوَّل بـ(الجمع)، وهو مذكر، فإذا سمّي به مذكرٌ انصرف .

والثالث: ما هو من صفات المؤنث المستعملة بلفظ التذكير، نحو: حائض، وطالق، وطامث، فإذا سُمّيَ بشيء منها مذكرٌ انصرف؛ لأنه مذكرٌ وُصِفَ به مؤنثٌ لأمن اللبس، فلما سُمّي به مذكرٌ عاد إلى أصله، ولم يُعتبر فيه تأنيثٌ، فتقول في رجلٍ اسمه(حائض): هذا حائضٌ أقبلَ، ورأيتُ حائضاً، وسلمت على حائضٍ.(١)

٩- التسمية بما يُمنَع من الصرف للوصفية وعلّةٍ أخرى.

تَمنعُ الوصفيةُ من الصرف إذا اجتمعت مع علّةٍ من إحدى ثلاث :

الوصفية مع زيادة الألف والنون، ومنه قوله تعالى:﴿ فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ﴾(٢).

الوصفية والعدل، ومنه قوله تعالى:﴿ أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(٣)

الوصفية ووزن الفعل، نحو قولك: هذا ثوبٌ أحمرُ.

على تفصيلٍ في الشروط والضوابط تذكره كتب النحو.

فإذا سُمّي بواحدٍ من هذه الأمور، وذهبت الوصفية فسيبويه وجمهور النحويين يرون أنه يبقى على منعه من الصرف؛ لأنَّ الوصفية لمَّا ذهبتْ خَلَفتها

(١) شرح الجمل لابن خروف ٩٢٦/٢ شرح الكافية الشافية١٤٨٦/٣ الارتشاف ٨٧٩/٢ تمهيد القواعد ٤٠٠٦/٨ التصريح ٢١٨/٢ حاشية الصبان ٣٧٤/٣ .

(٢) سورة طه آية ٨٦ .

(٣) سورة فاطر آية ١ .

العَلَميـةُ، والاسـمُ يُمنـع مـن الصـرف للعلميـة وعلـةٍ مـن هـذه العلـل المعنويـة المذكورة.(١)

وذهب الأخفشُ(٢) والمبرد، وحُكِي عن الكوفيين(٣) ووافقهم ابنُ عصفور إلى أنَّ ما يُمنع من الصرف للوصفية والعدل، نحو: (مثنى، وثُلاث، ورُبَاع) و(أُخَر) إذا سُمّي به انصرفَ؛ لزوال العدل بالتسمية، فقد زال عنه معنى: اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولم يبقَ فيه إلاَّ العَلَمية، وهي بمفردها لا تمنع من الصرف.(٤)

فقد ذكر المبرد عن (أُخَر) أنك:" إنْ سميت به رجلاً فهي منصرفةٌ في قول الأخفش ومَنْ قال به؛ لأنه يصرفُ (أحمر) إذا كان نكرةً اسمَ رجلٍ؛ لأنه قد زال عنه الوصفُ، وكذلك هنا قد زال عنه العدْلُ، وصار بمنزلة (أصغر) لو يسمّي به رجلاً.

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ٤٨٧ شرح الكافية الشافية ١٤٩٦/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢١١/٢ المقاصد الشافية ٥٩٢/٥ التصريح ٢١٦/٢ .

(٢) ينظر في رأي الأخفش المقتضب ٣٧٧/٣ الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٣٦/١ شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١ شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣ شرح الكافية للرضي ١٦٩/١ الارتشاف ٨٧٣/٢ .

(٣) حكاه ابنُ كيسان عن الكوفيين في شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١ وينظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٣٦/١ شرح الكافية للرضي ١٦٩/١ الارتشاف ٨٧٣/٢ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١ شرح الكافية الشافية ١٤٩٧/٣ شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٩/٢ المقاصد الشافية ٥٩٩/٥ التصريح ٢١٦/٢ .

وسيبويه يرى أنه على عدلِه[١]، ولكلٍّ مذهبٌ قويٌّ يطول الكلامُ بشرحه ...".[٢]

وقال ابنُ عصفور:" وأما الذي ينصرفُ في المعرفة ولا ينصرفُ في النكرة فهو كلُّ اسمٍ معدولٍ في النكرة، فإذا سميت به انصرفَ؛ لأنه ليس فيه إلاَّ التعريفُ، وليس معدولاً في التسمية ".[٣]

ورُدَّ بأنَّ هذا مذهبٌ لا نظيرَ له؛ إذ لا يُوجد بناءٌ ينصرفُ في المعرفةِ ولا ينصرفُ في النكرة، وإنما المعروفُ العكسُ .[٤]

كما أُجيب عن زوال معنى العدلِ بالتسمية بأنَّ العدلَ عِلَّةٌ لفظيةٌ، ولفظُ العدلِ باقٍ في التسمية لم يتغير، فلا أثر لزوال معناه كما أنه لا أثر لزوال معنى الجمعية من (مساجد) عَلَماً، ولا لزوال معنى التأنيث من (سعاد) عَلَماً لرجل.[٥]

فالراجحُ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من بقاء حكم المنع من الصرف إذا سُمّي بما يُمنَع من الصرف للوصفية وعلةٍ أخرى.

---

(١) في الكتاب لسيبويه:" قلتُ: فما بالُ (أُخر) لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ؟ فقال: لأنَّ (أُخَر) خالفتْ أخواتها وأصلَها، وإنما هي بمنزلة: الطُّوَل، والوُسَط، والكُبَر، لا يكُنَّ صفةً إلاَّ وفيهنَّ ألفٌ ولامٌ ..." الكتاب ٢٢٥/٣ .

(٢) المقتضب ٣٧٧/٣ .كلام الإمام المبرد لا يدلُّ صراحةً على اختياره مذهب الإمام الأخفش، ولعلَّ مَنْ نسب إليه ذلك قاله قياساً على ترجيحه صرف (أفعل) صفةً نحو (أحمر) إذا سمي به ثم نُكّر، (المقتضب ٣١٢/٣) فإنَّ الأخفش يرى صرفَه مخالفاً في ذلك سيبويه والجمهور الذين يرون بقاء منعه من الصرف .

(٣) شرح الجمل ٢٠٩/٢ .

(٤) المقاصد الشافية ٦٠٠/٥ وينظر أيضاً التصريح ٢١٦/٢ وحاشية الصبان ٣٥٤/٣ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٩٨/٣ شرح الكافية للرضي ١٦٩/١ .

١٠- نداءُ المسمَّى بالجُمَل المحكيَّة المبدوءة بـ(ال).

اختلف النحويون في نداء ما فيه (ال) نحو: الرجل، والغلام.

فذهب الكوفيون والبغداديون إلى أنه يجوزُ في الاختيار نداءُ ما فيه(ال) بغير واسطة، فتقول: يا الرجلُ خُذْ بيدي، ويا الغلامُ أَقْبِلْ. (١)

وذهب البصريون ومنهم سيبويه والمبرد إلى منعه في الاختيار، وأنَّ نداءه لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر.

واحتجوا لما ذهبوا إليه من المنعِ بأنَّ المنادَى يصيرُ معرفةً بالقصدِ والإشارةِ إليه واختصاصِك إياه بالخطاب دون غيره، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت أسماءُ الإشارة بتعريف الإشارة عن الألفِ واللامِ، وكما استُغنِيَ بفعلِ الأمر (اضربْ) عن المضارع المقترن بلام الأمر (لتضْرِبْ) فلمَّا صار القصدُ والإشارةُ في النداء كالعِوَضِ من الألفِ واللامِ لم يُجْمَع بينهما في الاختيار فلا تقول: يا الرجلُ، ولا: يا الغلامُ.(٢)

واستثنوا من ذلك موضعين قالوا بالجواز فيهما لغير ضرورة، وهما:

١-**نداءُ لفظ الجلالة (الله)** فتقول: يا اللهُ خُذْ بيدي؛ وذلك للزوم (ال) له حتى صارت كبعض حروفه، ولكثرته في الكلام.

٢-**نداءُ محكيِّ الجُمَل**، والمراد به: العَلَمُ المنقولُ من جملةٍ إسميةٍ مبدوءةٍ بـ(ال)، كما لو سُمّيَ شخصٌ بـ: الرجلُ منطلقٌ، فتقول في نداءه: يا الرجلُ منطلق أقبلْ.

حيثُ تلزم حكايةُ الجملةِ بعد التسمية، فتبقى على حالها إذا كان في أولها الألف واللام.

نصَّ على ذلك سيبويه فقال:"ولو سميته (الرجل منطلقٌ) جاز أن تناديه فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ؛ لأنك سميته بشيئين كلُّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ، و(الذي) مع

---

(١) شرح ابن الناظم ٤٠٦ الارتشاف ٢١٩٣/٤ شرح الأشموني ٢١٥/٣ .

(٢) الكتاب ١٩٥/٢-١٩٧، ٣٣٣/٣ والمقتضب ٢٣٩/٤-٢٤٠

صلته بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو: الحارث، فلا يجوز فيه النداءُ كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً. وأمَّا (الرجل منطلقٌ) فبمنزلة: تأبَّط شرًّا؛ لأنه لا يتغيَّر عن حاله؛ لأنه قد عمل بعضُه في بعض".(١)

فكانت التسمية بـ(الرجل منطلقٌ) مسوّغاً لندائه؛ لأنَّ الجملة يجب أن تُحكى كما هي، ولا تُغيَّر عن حالها وهو في ذلك يختلفُ عن التسمية بالاسم الموصول وصلته، نحو: الذي نجح، عَلَماً، –حيث يمتنعُ نداؤه– من جهة أنَّ (الرجل منطلقٌ) في أصلِهِ جملةٌ إسميةٌ تتكون من مبتدإٍ وخبر، كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ، وقد عَمِلَ المبتدأ في الخبر، بخلاف الموصول مع صلته، فإنهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ مقترنٍ بـ(ال).

١١- إعرابُ المسمَّى بمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه ونداؤه.

إذا سُمّي بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، نحو: زيدٌ وعمرو، اسماً لرجل، فإنَّ الاسمَ يكون معرباً مصروفاً، يتأثر الأولُ بالعوامل الداخلة عليه، فيُرفَع إنْ تقدَّمَه رافعٌ، ويُنصَب إنْ تقدَّمه ناصبٌ، ويُجرّ إنْ تقدَّمه جارٌّ، **ويَتبعه ما يليه في الإعراب** فتقول: قام زيدٌ وعمروٌ، ورأيتُ زيداً وعمراً، ومررتُ بزيدٍ وعمرٍ.(٢)

ومن الأحكام النحوية المترتبة على إعرابِ المسمَّى بالمعطوف والمعطوف عليه:

–تقرَّر أنَّ المنادى إذا كان مفرداً معرفةً يُبنى على ما يُرفَع به، فتقول: يا زيدُ. فإذا عُطِفَ عليه عطفَ نسقٍ وكان المعطوفُ مفرداً مجرداً من (ال)، نحو: يا زيدُ وبشر، أُعطِيَ المعطوفُ تابعاً ما يستحقُّه إذا كان منادى مستقلاً، فهنا

(١) الكتاب٣/٣٣٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٨٩٤ المساعد ٣/٤٦ تمهيد القواعد ٨/٤٠٩٠ .

يجبُ بناؤه على الضم، ومعاملتُهُ معاملةَ نداءٍ مستقلٍ؛ لأنَّ العاطف كالنائب عن العامل.(١)

لكنَّ هذا الحكمُ يختلف إذا سُمِّيَ بالمعطوفِ والمعطوف عليه معاً، فلو سميتَ رجلاً بـ(زيدٌ وعمرو) ثم ناديته تعيَّنَ النصبُ فيهما، فتقول: يا زيداً وعمراَ، ويا زيداً وبشراً.

وعِلَّةُ ذلك أنَّ التسمية وقعت بهما معاً لا بالأول وحده، فقد أصبح الثاني من تمام الأول وتابعاً له بإشراك الواو، ولمَّا كان الأمرُ كذلك طال المعطوفُ عليه بالمعطوف كما طال العَلَمُ المضاف بالمضاف إليه نحو: يا عبدالله، والشبيهُ بالمضاف بمعموله، نحو: يا ضارباً زيداً، فصار حكمُهما معاً النصب كما هو حكمُ العَلَمِ المضاف وشبهه.(٢)

يقول سيبويه:" وإذا ناديتَه والاسمُ (زيدٌ وعمروٌ) قلتَ: يا زيداً وعمراً؛ لأنَّ الاسمَ قد طالَ، ولم يكن الأولُ المنتهى، ويَشرك الآخَر، وإنما هو بمنزلته إذا كان اسمُهُ مضافاً ".(٣)

كما ذكر المبرد " أنك لو سميت رجلاً بقولك: زيدٌ وعمروٌ، لقلت: يا زيداً وعمراً أقْبِلْ ".(٤)

-ومن آثار ذلك أيضاً: أنه إذا كان الاسمُ المسمَّى به مؤنثاً نحو: طلحة وحمزة، فإنه يكون ممنوعاً من الصرفِ، فيُرفع ويُنصب بغير تنوين، ويُجرّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة . فإذا ناديته نصبتَ بغير تنوين. تنصبُ لطول الاسم، وتترك التنوينَ للمنع من الصرف.

---

(١) التصريح ١٧٦/٢ شرح الأشموني ٢٢٠/٣ .

(٢) الأصول لابن السراج ٣٦٨/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/١ المقاصد الشافية ٥٧/٥ .

(٣) الكتاب ٣٣٤/٣ .

(٤) المقتضب ٢٢٥/٤ .

فقد ذكر سيبويه أنك:" إنْ ناديته واسمُه: طلحة وحمزة، نصبتَ بغير تنوينٍ كنصب(زيد وعمرو)، وتُنوّنُ (زيداً وعمراً) وتُجريه على الأصلِ ".[١]

وبهذا يظهر كيف كان للتسمية بالمعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مفردٌ معرفة أثرٌ في تغيُّر إعرابهما، ونقلهما من البناء على ما يُرفَع به إلى أن يكون معرباً منصوباً.

١٢-التسميةُ بالظروف غير المتصرّفة.

البناءُ هو: لزومُ آخر الكلمة ضرباً واحداً من الحركة أو السكون لا لشيءٍ أحدثَ ذلك من العوامل.[٢]

ومن أنواع الأسماء المبنية الظروفُ غير المتصرفة نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ، ومنذُ، وأمسِ، وأينَ، وكيفَ، ونحو ذلك فإنَّ حركتها حركةُ بناءٍ، ولكلٍ منها علَّةٌ مختلفة. [٣]

فعِلَّةُ بناء (قبلُ، وبعد) أنهما قُطِعتا عن الإضافة، ونُوِيَ معهما ما كانتا تضافان إليه، فصارتا كبعض كلمة، وبعضُ الكلمةِ لا يستحقُّ الإعراب.

وبُنِيَتْ(حيثُ) لأنها تفتقرُ إلى جملةٍ بعدها توضِّحُ معناها، فأشبهتْ الموصولات في إبهامها في نفسها، وافتقارها إلى جملةٍ بعدها، فبُنِيَتْ كبناء الموصولات.

وبُنِيتْ (منذُ) أيضاً لأنها قُطِعتْ عن الإضافة، وقيل حَمْلاً على (مذ) التي بنيتْ لشبهها بالحرف وضعاً.

وبُنِيَتْ (أمسِ) لتضمنها معنى لام التعريف، والاسمُ إذا تضمن معنى الحرف بُنِيَ.

وبُنِيَ (أين، وكيف) لتضمنهما معنى حرف الاستفهام.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٠ .

(٣) ينظر في علة بنائها توجيه اللمع ١٤ شرح المفصل لابن يعيش ٤/٨٨ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/٧٧٠ .

وقد أجملَ سيبويه الحديث عن علة بناء هذه الظروف فقال:" (هذا باب الظروفِ المبهمةِ غير المتمكنة) وذلك لأنها لا تضاف ولا تصرّف تصرُّفَ غيرِها، ولا تكون نكرة وذاك: أين ومتى وكيف وحيث وإذ وإذا وقبل وبعد، فهذه الحروف وأشباهها لمَّا كانت مبهمةً غير متمكنةٍ شُبِّهَتْ بالأصوات وبما ليس باسمٍ ولا ظرف....".[١] فبُنِيَتْ لذلك .

ثم ذكر أنَّ هذه الظروف تتغير عن حالتها هذه إذا سُمّيَ بها، فتصيرُ معربةً بعد أن كانت مبينية، وتُصبِحُ حركتُها حركةَ إعرابٍ فقال:" وجميعُ ما ذكرنا من الظروف التي شُبّهَتْ بالأصواتِ ونحوِها من الأسماءِ غيرِ الظروف إذا جُعِلَ شيءٌ منها اسماً لرجلٍ أو امرأةٍ تغيَّرَ كما تغيَّر (لو، وهل، وبل، وليت) ...".[٢] فكما أوجبت التسميةُ بـ(لو، وهل، وبل) الإعرابَ، وتضعيفَ الحرف الثاني لتلحق بالأسماء، أوجبتْ كذلك الإعرابَ للظروف المبنية، وتُصْرَف إذا كانت اسماً لرجل، وتُمنَع من الصرف إذا كانت اسماً لأنثى.

وقد ذكر ابنُ جني في" امرأة سميتها بـ(حيثُ، وقبلُ، وبعدُ) فإنك قائلٌ في رفعه: هذه حيثُ، وجاءتني قبلُ، وعندي بعدُ، فالضمةُ الآن إعرابٌ، وقد كانت في هذه الأسماء قبل التسمية بها بناء. وكذلك لو سميتها بـ(أينَ، وكيفَ) فقلت: رأيتُ أينَ، وكلَّمتُ كيفَ، لكانت هذه الفتحةُ إعراباً بعد ما كانت قبل التسمية في (أينَ، وكيفَ) بناء. وكذلك لو سميت رجلاً بـ(أمسِ، وجَيرِ) لقلت: مررتُ بأمسٍ، وجَيرٍ، فكانت هذه الكسرةُ إعراباً بعدما كانت قبل التسمية بناءً ".[٣]

❁❁❁❁❁

(١) الكتاب ٣/٢٨٥ .
(٢) الكتاب ٣/٢٨٨ .
(٣) الخصائص ٢/٩٩ .

المبحث الثاني

أثر التسمية في بنية الكلمة

١- التسميةُ بالفعل المبدوء بهمزة وصل.

من الأفعال التي تلحقها همزةُ الوصلِ فعلُ الأمرِ من الثلاثي، نحو: اضْرِبْ، واخْرُجْ. وكذا الفعلُ الماضي والأمر من الخماسي والسداسي، نحو: انْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ، وانطَلِقْ، واستخْرِجْ.

فإذا سُمّيَ بشيءٍ من هذه الأفعال كان للتسمية بها أثرٌ في بنيتها حيثُ تُقْطَع همزةُ الوصل منها، وأثرٌ في إعرابها حيثُ تكون بعد التسمية بها ممنوعةً من الصرفِ للعلمية ووزن الفعلِ.

فتقول: جاء إضرِبُ، ورأيتُ إضرِبَ، وسلمتُ على إضرِبَ. وتقول أيضاً: هذا إنطلقُ، ورأيت إنطلقَ، وسلمتُ على إنطلقَ.

يقول سيبويه:" وإذا سميتَ رجلاً بـ(اضرِبْ) أو (اقتُلْ) أو (اذهَبْ) لم تصرفه، وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء؛ لأنك قد غيَّرتَها عن تلك الحال، ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها. وتقطع الألفَ؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصلِ، ولا يحتج بـ(اسمٍ) ولا (ابن) لقلة هذا مع كثرة الأسماء ".[١]

وعِلَّةُ قطع الهمزة أنك حين سميت بهذه الأفعال نقلتها من الفعلية إلى العَلَميَّة، فأحدثتْ فيها التسميةُ أموراً لم تكن فيها، من التعيين، والإعرابِ وغيرها من أحوال الأسماء.

ومن أحوال الأسماء أنْ تبقَى "على لفظٍ لا تتغير حروفُهُ، فإذا جعلنا ألفه وصلاً فهي تسقط إذا كان قبلها كلامٌ، وتثبتُ إذا كانتْ مبتدأةً، فتَخرج بذلك عن موضع الأسماء".[٢]

---

(١) الكتاب ١٩٨/٣. وينظر أيضا المقتضب ٣٦٦/٣ اللباب للعكبري ١/ ٥٠٧ توجيه اللمع ٤٧٧ المقاصد الشافية ٢٩٠/٥ التصريح ١٧٢/٢، ٢٢٠ .

(٢) شرح السيرافي ٤٦٢/٣ .

ومن هنا كان الحكمُ بقطع الهمزة حتى تكون على قياس الهمز في الأسماء وهو القطعُ.(١)

ولا يُعتَرَضُ على ذلك بالتسميةِ بما فيه همزةُ وصلٍ من الأسماءنحو: اسم، وابن، وغيرهما، وكذا مصادر الخماسي والسداسي، نحو: انطلاق، وابتسام، وانتصار، حيثُ تبقى الهمزةُ فيها بعد التسمية على حالها من الوصل، وتُصْرَف، فتقول: هذه ابتسامٌ، ورأيتُ ابتساماً، وسلمت على ابتسامٍ؛ لأنَّ هذه منقولةٌ من إسمية إلى إسمية، فلم تبعُدْ عن أصلها، ولم يتطرَّق إليها تغيُّرٌ أكثر من التعيين بعد الشياع، فكأنها باقيةٌ على حالها.

كما أنَّ نحو (اسم، وابن) قليلٌ في الأسماء –كما صرَّح بذلك سيبويه– حيثُ لا تتجاوز في مجموعها عشرةُ أسماء، ولخفتها خرجتْ عن منهاج الأسماء في قطع الهمزة واحتُمِلَ فيها ذلك.(٢)

فقد صرَّح ابن الخباز بـ" أنَّ همزة الوصل في الأصل من أحكام الفعل".(٣) فإذا سُمّيَ بما اقترنتْ به قُطِعتْ .

٢- التسمية بـ(فو) من الأسماء الستة.

(فو) من الأسماء الستة، وتُعرب بعلاماتِ إعرابٍ فرعية، فتُرفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتُنصَب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتُجرّ بالياء نيابةً عن الكسرة، فتقول: فوك طاهرٌ، ونَظّف فاك، واعتنِ بفيك.

وهي تُعرب هذا الإعراب بشروطٍ منها أن تكون مضافةً لغير ياء المتكلم، وأن تفارقها الميمُ.

---

(١) اللباب ٥٠٧/١ شرح الكافية الشافية ١٤٦٦/٣ شرح ابن الناظم ٤٦٤ .

(٢) شرح السيرافي ٤٦٣/٣ شرح الكافية الشافية١٤٦٦/٣ شرح ابن الناظم ٤٦٤ .

(٣) توجيه اللمع ٤٧٧ ت د/ عبد الله عمر الحاج، ط/ مكتبة المتنبي .

فإنْ سميت بـ(فو) وجعلتها عَلَماً، كان للتسمية بها أثرٌ في بنيتها حيث يجب أن تُبْدَلَ الواوُ ميماً، فتصير (فماً) وتُعرب بالحركات الظاهرة، فتقول: هذا فمٌ، ورأيتُ فماً، ونظرتُ إلى فمٍ.

وعلةُ ذلك أنَّ التسمية بها تقطعها عن الإضافة، والعربُ إذا أفردت (فو) عن الإضافة جعلت الميمَ مكان الواو، وجعلتها حرفَ الإعراب.

ولولا أنَّ العربَ فعلتْ ذلك لكان الأَوْلَى أنْ يُردّ إليها ما حُذِفَ من حروفها الأصلية وهو الهاء، فإنَّ أصلها (فَوْه) بدليل جمعها على أفواه.(١)

حكى ذلك سيبويه فقال:" وسألته عن رجلٍ اسمُه (فو) فقال: العربُ قد كفتنا أمرَ هذا، لمَّا أفردوه قالوا: فمٌ، فأبدلوا الميمَ مكانَ الواوِ؛ حتى يصير على مثالٍ تكون الأسماءُ عليه، فهذا البدلُ بمنزلة تثقيل (لو) ليشبه الأسماء، فإذا سميتَه بهذا فَشَبّهه بالأسماءِ كما شَبَّهت العربُ، ولو لم يكونوا قالوا: فمٌ، لقلت: فَوْهٌ، لأنه من الهاء، قالوا: أفواهٌ، كما قالوا: سَوْطٌ، وأسواط ".(٢)

وقد أشار سيبويه إلى أنَّ إبدالَ الواو ميماً جَعَلَ الاسمَ على مثال أبنية الأسماء، وكان بمنزلة تضعيف واو (لو) فإنَّ المسمَّى به إذا كان ثنائياً وثانيه حرفُ لينٍ، نحو: (لو، وفي، ولا) ضُعّفَ ذلك اللين حتى يكون على مثال الأسماء العربية؛ فإنه " لا يوجد اسمٌ معربٌ آخره حرفُ لينٍ متحرّك ".(٣)

فإبدالُ الواو ميماً أغنى عن ذلك.

٣ـ التسميةُ بـ(أُولِي، وذوِي).

ذَوو: جمعُ (ذو) اسم من الأسماء الستة، بمعنى صاحب. و(أولو): اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه، وإنما مفرده من جهة المعنى(ذو) التي بمعنى صاحب،

---

(١) المساعد ٣/٥٠ تمهيد القواعد ٨/٤١٠٢ .

(٢) الكتاب ٣/٢٦٤ . وينظر أيضاً شرح السيرافي ٤/ ٣٢ الأصول ٢/١٠٨ .

(٣) المساعد ٣/٤٨ .

فـ(أولو) مرادفةٌ لـ(ذَوُو). قال تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾[1] ﴿وَاتَّقُونِ يَاأُوْلِي الأَلْبَاب ﴾[2]

ويُعربان إعراب جمع المذكر السالم، إلاَّ أنَّ (ذَوُو) جمعٌ حقيقةً، و(أولو) ملحقةٌ به، وحذفت النون منهما لأجل الإضافة.

فإذا سُمّيَ بهما جُبِرَ الاسمُ، فعاد إليه ما حُذِفَ منه لأجل الإضافة، وهو نون الجمع؛ لأنك حين سميتَ به قطعْتَه عن الإضافةِ، فاستحقَّ أنْ تعود إليه النونُ، فتقول: جاء أولون، وذوون، ورأيتُ أولين، وذوين، ومررتُ بأولين وذوين.

يقول سيبويه:" وسألتُه عن رجلٍ سُمّيَ بـ(أولي) من قوله:(نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ)[3] أو بـ(ذوي) فقال: أقول: هذا ذَوُون، وهذا أُلُون؛ لأنّي لم أُضِفْ، وإنما ذهبتْ النونُ في الإضافة ".[4]

وقال المبرد:" ولو سميته (أولو) من قوله عزَّ وجلَّ:(أُوْلُوا قُوَّةٍ) أو ذوو، من قولك: هؤلاءِ ذوو مالٍ. لقلت: جاءني أولون، وذوون؛ لأنَّ النونَ نونُ الجمعِ، وإنما ذهبتْ للإضافة ".[5]

٤- التسميةُ بالموصولات الإسمية.

الموصولاتُ الإسميةُ (الذي، والتي، واللذان، واللتان، والذينَ، واللائي، واللاتي)، إذا سُمّي بشيءٍ منها دون صلته لحقه تغييرٌ في بنيته، وتغييرٌ من جهة الإعراب.

---

(١) سورة النور آية ٢٢ .
(٢) سورة البقرة آية ١٩٧ .
(٣) سورة النمل آية ٣٣ .
(٤) الكتاب ٢٨٢/٣ .
(٥) المقتضب ٣٥/٤ .

فأمَّا من جهة بنيته فإنه يجبُ أن تُحذَفَ منه (ال) " لأنَّ الألفَ واللامَ دخلت للعهد، وذلك أنك إذا قلتَ: هذا الذي قال ذاك، فهو كقولك: هذا القائلُ ذاك. فأدخلت الألف واللام لأنك عهدتَه قائلاً ذاك".(١)

ولهذا علَّل ابنُ عقيل حذفها بقوله:" لأنها زائدة(٢)، بدليل زوالها مع بقاء الموصول، كقراءة بعضهم: ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾(٣)".(٤)

وأما من جهة الإعراب فإنه يصير معرباً بعد أنْ كان مبنياً؛ لزوال مُوجِب البناء، وهو شبه الحرفِ في الافتقار إلى الصلةِ، فإنَّ هذا المقتضِي للبناء–وهو الافتقار– قد زال بالتسمية بها.

أما علامةُ الإعرابِ، والحرفُ الذي تظهر عليه العلامةُ فإنَّ ذلك يختلفُ تبعاً للغات الواردة في (الذي) وأخواتِهِ من ذوات الياء.

فقد ورد فيها أربعُ لغات: إثباتُ الياءِ مشددةً، ومخففةً، وحذفُها مع إسكان ما قبلها، ومع تحريكه.(٥)

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٨٤ .

(٢) هذا على مذهب مَنْ يرى أنَّ الألف واللام في الاسم الموصول زائدةٌ . وقد أشار ابنُ مالك إلى ذلك في باب المعرَّف بالأداة، حيث جعلَ الألف واللام في (الذي، والتي) ونحوهما زائدة فقال:

وقد تُزَادُ لازماً كـ(اللاتِ) ۞ والآنَ، والذين، ثم اللاتي .

فـ(الذين): جمعُ الذي. واللاتي: جمع التي. والكلامُ فيهما واحد، وكذلك فيما كان من بابهما من الأسماء الموصولة .

ويؤيد زياتها أيضاً وجودُ أسماء موصولة ليس فيها الألف واللام، وهي معرفة .

(٣) الفاتحة الآية ٧، بتخفيف لام (الذين). مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٩ ط/ مكتبة المتنبي.

(٤) المساعد ٥٦/٣ . وينظر أيضاً البسيط ٣١١/١ تمهيد القواعد ٤١١٢/٨ .

(٥) ما ينصرف ومالا ينصرف ١٨٣ تمهيد القواعد ٤١١٢/٨ المقاصد الشافية ٧٩٠/١.

فمن أثبتَ الياء قبلَ التسميةِ جعلها حرفَ الإعراب، ثم إنْ كانت مشددةً أُعرِبَ الاسمُ بالحركات الظاهرة كـ(وَلِيّ، وصّبِيّ) فتقول: جاءني لَذيٌّ، ورأيتُ لَذِيّاً، ومررتُ بلَذِيٍّ .

وإن كانت مخففةً أُعربت الكلمةُ إعرابَ المنقوص كـ(شجٍ، وعمٍ) فتقول: جاءني لَذٍ، ورأيتُ لَذِيَاً، ومررتُ بلَذٍ .

ومَنْ حذفَ الياءَ وسمَّى بالكلمةِ بعد الحذفِ جعلَ الإعرابَ على ما قبلها، فتقول: جاء لَذٌ، ورأيتُ لَذَاً، ومررتُ بِلَذٍ، كما تقول في: يدٍ، ودمٍ.

وأما (الأُلَىٰ) فبعد حذف (ال) منه يُعرَب إعراب المقصور كـ(هُدَى)، فتقدَّر عليه حركاتُ الإعراب الثلاث، ويُنَوَّن، فتقول: جاء أُلَىً، ورأيتُ أُلَىً، وسلمت على أُلَىً.(١)

يقول سيبويه:" وأما (الذي) فإذا سميتَ به رجلاً، أو بـ(التي) أخرجتَ الألفَ واللَّامَ؛ لأنك تجعله عَلَماً له، ولستَ تجعلُه ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردْتَ ذلك لأثبتَّ الصلةَ، وتصرفُهُ وتُجْرِيهِ مُجرى (عمٍ). وأمَّا (اللائي، واللاتي) فبمنزلة: شائي، وضَارِي، وتُخرج منه الألفَ واللامَ. ومَنْ حذفَ الياءَ رفع وجَرَّ ونصبَ أيضاً؛ لأنه بمنزلة الباب. فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة (قاضي)، وقال فيمن قال: (اللاء): لاءٌ؛ لأنه يصيرها بمنزلة بابٍ حرفُ الإعرابِ العينُ، وتُخرِجُ الألفَ واللامَ هاهنا كما أخرجتهما في (الذي)، وكذلك (أُلى) في معنى (الذين) بمنزلة (هدىً)".(٢)

وبهذا يتبين كيف كان للتسمية بالأسماء الموصولة أثرٌ في بنيتها بحذف الألف واللام منها، وأثرٌ في نقلها إلى الإعراب بعد أن كانت مبنية.

---

(١) الارتشاف ٩٠٥/٢ المساعد ٥٦/٣ تمهيد القواعد ٤١١٢/٨ .

(٢) الكتاب ٢٨١/٣-٢٨٢ .

٥- تأنيثُ مُصَغَّرِ الثلاثي عَلَماً لمذكر أو لمؤنث.

هذه المسألة ترصد أثراً من آثار تسمية المؤنث بعَلَمِ مذكرٍ، وكذلك تسمية المذكر بعَلَمِ مؤنثٍ، وهو ما يحصل عند تصغير هذه الأعلام.

فإنَّ المؤنث إذا كان مقترناً بالتاء فإنها يجبُ أنْ تبقى فيه بعد التصغير، فتقول في شجرة: شُجيرة

وإذا كان مجرداً منها وجب–في غير شذوذٍ– زيادةُ التاء في آخره إذا أُمِنَ اللبسُ بشروطٍ منها:

–**أن يكون ثلاثياً**، في الأصل نحو: يد، فتقول: يُدَيَّة؛ لأنَّ أصلها يَدْيٌ. أو في الحال نحو: دار، وأذن، وعين، فتقول: دُويرة، وأُذينة، وعُيينة. أو في المآل نحو مُرَخَّم الرباعي، فتقول في زينب مرخماً: زُنيبة.

–**أن يكون لمؤنث، وهذا هو المقصود في هذه المسألة**، فإنه يُشترط فيما تحلقه التاءُ علامةً على تأنيثه أن يكون علماً لمؤنثٍ عند التصغير، وليس لمذكر؛ " إذ المذكر لا حاجة له بعلامةٍ، وإنما يحتاجُ إليها المؤنث".(١)

والمؤنثُ يشمل ما كان مؤنثاً بأصل الوضع نحو: شَمْس، ورِجْل، وعَيْن، وأُذُن، ونحو ذلك. والعَلَمَ المنقولَ إلى التأنيث، نحو امرأةٍ سميتها بـ(رُمْحٍ، أو زَيْدٍ) فتقول في تصغيرها: رُميحة، وزُييدة بإلحاق التاء؛ لأنه صار بالنقل مؤنثاً، ولا يُرَاعَى أصله.

فقد قال سيبويه سائلاً شيخه الخليل:" قلتُ: فما بالُ المرأةِ إذا سُمّيَتْ بـ(حَجَر) قلت: حُجَيرة؟ قال: لأنَّ(حَجَر) قد صار اسماً لها عَلَماً، وصار خالصاً وليس بصفةٍ ولا اسماً شاركتْ فيه مذكراً على معنىً واحد، ولم تُرِدْ أنْ تُحَقِّرَ الحجر.... ولو سميت امرأةً بـ(فَرَس) لقلت: فُرَيْسَة، كما قلت: حُجَيرة ".(٢)

---

(١) المقاصد الشافية ٣٩٥/٧ .

(٢) الكتاب ٤٨٣/٣ .

كما ذكر المبرد" أنك لو سميت امرأةً (حَجَرَاً، أوعَمْراً، أو عُمَر) لم تقلْ في تصغيرها إلاَّ عُميرة، وحُجيرة، لا يكون إلاَّ ذلك...."(١)

كما أنك إنْ سمَّيتَ رجلاً بعَلَمٍ مؤنثٍ نحو رجلٍ سميته بـ(هند، أو عين، أو أُذُن) فإنك تراعِي حالَه ولا تنظر إلى أصله، إذ الأصلُ هنا مُهملٌ مطَّرَحٌ، فتقول: هُنَيْد، وعُيين، وأذين.

فقد ذكر سيبويه أنك" إذا سميت رجلاً بـ(عين، أو أُذُن) فتحقيره بغير هاء، وتدع الهاءَ ههنا كما أدخلتها في (حَجَر) اسم امرأة ".(٢)

وقال المبرد:" واعلمْ أنك إذا سميتَ مذكراً بمؤنثٍ لا علامةَ فيه أنك لا تُلْحِقه هاء التأنيثِ إذا صغَّرْتَه؛ لأنك قد نقلتَه إلى المذكر، وذلك قولك في رجلٍ سميته (هنداً، أو شمساً، أو عيناً): عُيَين، وشُمَيس، وهُنَيد".(٣)

هذا مذهب الجمهور، يجعلون مراعاةَ الحال هي المعتبرة في إلحاق التاء وحذفها عند التصغير، دون مراعاة الأصل فإنه منسوخٌ بالنقل "والاعتبارُ بالموجود لا بالمفقود" (٤)

وخالفهم يونس في الصورة الثانية فجعلَ تصغير (أذن، وعين، ونار) أعلاماً لمذكر: أُذينة، وعُيينة، ونُويرة؛ مراعاةً لأصلها من كونها أعلاماً لمؤنث.

واحتجَّ لذلك بورودها مصغرةً مقترنةً بالتاء أعلاماً لرجال، ومنه، عُروة بن أُذينة، وعُيينة بن حِصن، ومالك بن نويرة.

وأُجيب عن ذلك بأنَّ التسمية بها إنما وقعت بعد التصغير، فجُعِل الاسمُ مصغَّراً عَلَماً لمذكر. (٥)

---

(١) المقتضب ٢/٢٤٠ .

(٢) الكتاب ٣/٤٨٤ .

(٣) المقتضب ٢/٢٤٠ .

(٤) المساعد ٣/٥١٤ تمهيد القواعد ١٠/٤٨٦٧ .

(٥) الأصول في النحو ٣/٣٧ توجيه اللمع ٦٦٢ شرح الشافية للرضي١/٢٤٠ المساعد ٣/٥١٤ تمهيد القواعد ١٠/٤٨٦٧ المقاصد الشافية ٧/٣٣٩ .

يقول سيبويه:" ويونس يُدخِلُ الهاءَ، ويحتجُّ بـ(أُذينة). وإنما سُمّيَ بمُحَقَّر".[١]

وبهذا يظهر كيف كان لتسمية المؤنث بعَلَمِ المذكر الثلاثي المجرد من تاء التأنيث أثرٌ في إلحاق التاء به عند التصغير، نحو امرأةٍ سميتها بـ(حَجَر، أو رُمْح) فتقول: حُجَيْرَة، ورُمَيْحَة.

كما كان لتسمية المذكر بعَلَمِ المؤنث الثلاثي المجرد من التاء أثرٌ في عدم إلحاق التاء به كما في تسمية رجلٍ بـ(عين أو أذن) فتقول في تصغيرها: عُيين، أو أُذين.

٦- التعويضُ في التسمية بمصغَّر الخماسي المحذوف منه.

إذا كان الاسمُ الذي يُرَادُ تصغيره خماسياً جرى ذلك على أحد وجهين:

أولهما–وهو الأجود–: أنْ يُحذَفَ الحرفُ الخامسُ من حروفه الأصلية، حتى يصير على بناء (فُعَيْعِل)، أو يُحذَفَ الحرفُ الرابعُ إنْ كان شبيهاً بالزائد، نحو: (فرزدق) فتقول فيه: فُرَيْزد، ويجوز فيه: فُرَيْزِق؛ لأنَّ الدال من مخرج التاء، والأخيرةُ من حروف الزيادة.

والثاني: أنْ يُصغَّر على أصلِهِ دون حذفٍ، فتقول في سفرجل: سُفَيْرِجْلٌ.

فقد ذكر سيبويه في تصغير ما كان على خمسة أحرف....:" وذلك نحو: سَفَرْجلٍ، وفرزدقٍ، وقَبَعْثَري، وشَمَرْدَلٍ، وجَحْمَرشٍ، وصَهْصَلِق. فتحقيرُ العربِ هذه الأسماء: سُفيرجٌ، وفُريزدٌ، وشُميردٌ، وقُبيعثٌ، وصُهيصلٌ. "[٢]

وعلَّل الحذفَ بقوله:"... وإنما تحذفُ آخرَ الاسمِ لأنَّ التحقيرَ يسْلَمُ حتى يُنتهَى إليه [أي إلى الحرف الخامس] ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة ... وكذلك تقول في فرزدقٍ: فريزدٌ. وقد قال بعضهم: فريزقٌ؛ لأنَّ الدالَ تشبه التاءَ، والتاءُ من حروفِ الزيادةِ، والدالُ من موضعها، فلما كانت أقربَ

(١) الكتاب ٣/٤٨٤ .

(٢) الكتاب ٣/٤١٧ .

الحروفِ من الآخِر كان حذفُ الدَّالِ أحبَّ إليه إذا أشبهتْ حرف الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة ".[١]

وحكى الوجه الآخر قائلاً:" وقال الخليلُ: لو كنتُ مُحقِّراً هذه الأسماء لا أحذفُ منها شيئاً كما قال بعضُ النحويين، لقلت: سُفَيْرِجْلٌ كما ترى؛ حتى يصير بزنة: دُنينيرٌ، فهذا أقربُ وإن لم يكن من كلام العرب "[٢]

ويجوز في حال الحذفِ أنْ تُعَوِّضَ من المحذوفِ ياءً قبل الآخِر، فتقول في(سفرجل): سُفَيْرِجٌ، وسُفَيْرِيجٌ. وتقول في فرزدق: فُرَيْزِدٌ، وفريزيدٌ، وفُريزِقٌ، وفُرَيْزِيقٌ.

ذكر ذلك سيبويه بقوله:" وإن شئْتَ ألحقتَ في كلِّ اسمٍ منها ياءً قبلَ آخِرِ حروفِهِ عِوَضاً ".[٣]

وقال ابن مالك:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يا قَبْلَ الطَّرَفْ ∴ إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ.[٤]

وكذلك الحالُ عند جمعِهِ؛ " إذ التصغيرُ والجمعُ من وادٍ واحد"[٥] فتقول في جمع سفرجل: سفارج، وسفاريج.

لكن إنْ سُمّيَ بالاسم محذوفاً، كأنْ يُسمّى بـ(سَفْرَج، أو سُفَيْرِج) لم يجز التعويضُ بالياء، فلا تقول في الجمع: سفاريج، ولا في التصغير: سُفيريج؛

---

(١) الكتاب ٤٤٨/٣ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٣ . وحُكِيَ عن الأخفش سماعه من العرب، ينظر في ذلك شرح ابن يعيش ١١٧/٥ الإيضاح في شرح المفصل ٥٧٢/١ توجيه اللمع ٦٥٦ شرح الشافية للرضي ٢٠٢/١ الارتشاف ٣٦٧/١ .

(٣) الكتاب ٤١٧/٣ .

(٤) الألفية باب التصغير .

(٥) الكتاب ٤١٧/٣ .

لأنَّ الياءَ عِوَضٌ من لام الكلمة المحذوفة، وأنت عندما سميتَ بـ(سَفْرَج، أو سُفَيْرِج) لم يكن ثَمَّ لامٌ حتى تُعوّض منها.(١)

يقول الشاطبي شارحاً قول ابن مالك السابق:" وفي قوله:(فيهما) فائدةٌ حَسَنةٌ، وذلك أنه متعلِّقٌ بـ(انحذف)، أي: إنْ كان حذف بعض الاسمِ بسبب التصغير أو التكسير، تحرُّزاً من أنْ يكون محذوفاً قبلَ ذلك ثم يأتي التصغيرُ أو التكسيرُ بعد استقرار الحذف، فإنَّ العربَ لا تُعوِّضُ في هذا الموضع، وذلك أنك لو سميت بـ(سفرج) المحذوف من: سفرجل، لقلت في التكسير: سفارج، وفي التصغير: سُفَيْرِجٌ، لا غير، ولا يجوز أنْ تقول: سفاريجٌ، ولا: سُفَيْريجٌ، إلاَّ على مذهب مَنْ قال ضرورةً :

∴ نَفْيَ الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ(٢) ".(٣)

فهنا يظهر كيف كان للتسمية بالخماسي المحذوف منه أثرٌ في عدم التعويض من المحذوف، بعد أنْ كان التعويضُ جائزاً عند تصغيره أو تكسيره قبل التسمية.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١٢١/٢ تمهيد القواعد ٣٦٤٧/٧ .

(٢) عجز بيت من البسيط للفرزدق ديوانه ٥٧٠ يصف فيه ناقته بسرعة السير في الهواجر، وصدره:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ ...

واستشهد به في: الكتاب ٢٨/١ المقتضب ٢٥٦/٢ الخصائص ٣١٥/٢ أمالي ابن الشجري ٢١٥/١ الإنصاف ٢١/١ شرح ابن يعيش ١٠٦/٦ شرح الكافية للرضي ٢٦١/٢ خزانة الأدب ٤٢٦/٤ .

والشاهد فيه: زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة؛ إذ لا حذفَ فيها حتى تكون الياءُ عوضاً عن المحذوف، وجعل سيبويه الزيادة تشبيهاً لها بما جُمِعَ في الكلامِ على غير واحده، نحو: ذَكَر ومذاكير .

(٣) المقاصد الشافية ٢٨٦/٧ .

٧- النسبُ إلى جمع التكسير المسمَّى به.

إذا أُريدَ النسبُ إلى جمع التكسير الباقي على دلالة الجمعية فإنه يُنسَبُ إلى مفرده، فتقول في النسب إلى: مساجد ومدارس، وبساتين: مَسْجدِيّ، ومَدْرَسِيّ، وبُستانِيّ.

أمَّا إذا سُمّيَ بهذا الجمع، ولم تبقَ له دلالةٌ على الجمعية بسبب نقلِهِ إلى العلَميَّة والتسمية فإنه يُنسبُ إليه على لفظه، ولا يُردُّ إلى مفرده.

فمن ذلك النسبُ إلى (الجزائر) اسماً لدولة، و(الأهرام، والأخبار) لمؤسستين صحفيتين، و(المدائن، والأنمار) لمدينتين، تقول: الجزائريّ، والأهراميّ، والأخباريّ، والمدائنيّ، والأنماريّ.

يقول سيبويه في باب الإضافة إلى الجمع:" اعلمْ أنك إذا أضفتَ إلى جمعٍ أبداً فإنك توقع الإضافة على واحدِهِ الذي كُسِّرَ عليه؛ ليُفَرَّق بينه إذا كان اسماً لشيءٍ واحدٍ وبينه إذا لم تُرِدْ به إلا الجمعَ. فمن ذلك قولُ العربِ في رجلٍ من القبائل: قَبَلِيٌّ، وقبَلِيَّةٌ للمرأة ...

وإذا جاء شيءٌ من هذه الأبنية التي تُوقَع الإضافةُ على واحدِها اسماً لشيءٍ واحدٍ تركتَه في الإضافةِ على حالِهِ، ألا تراهم قالوا في أنمارٍ: أنماريٌّ؛ لأنَّ (أنماراً) اسمُ رجلٍ، وقالوا في كِلَابٍ: كلابيٌّ... وسألته عن قولهم: مدائنيٌّ، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسماً لبلد، ومن ثم قالت بنو سعدٍ في (الأبناء): أبناويٌّ، كأنهم جعلوه اسمَ الحيّ، والحيُّ كالبلدِ ... وقالوا في (الضِّبَاب) إذا كان اسم رجل: ضِبَابيٌّ، وفي (مَعَافر) مَعَافِريٌّ، وهو فيما يزعمون مَعَافر بن مُرٍّ، أخو تميم بن مُرّ".(١)

(١) الكتاب ٣/٣٧٨-٣٨٠ وينظر أيضاً المقتضب ٣/١٥٠ شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩ شرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٨ توجيه اللمع ٦٤١ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١١ شرح ابن الناظم٥٧١ تمهيد القواعد ٩/٤٧٢٩ .

والعلَّـةُ فـي النسب إلـى لفظ الجمـع المسمَّى بـه دون المفرد "أنـه صـار دالاً على واحدٍ، كما كان (زيد، ومنصور) ونحوهما دالاً على الواحد، وقصْدُ معنى الجمعيةِ منتفٍ، فلا معنى لردِّهِ للواحد"(١)

وأيضاً يتحقق به التمييزُ بين الجمعِ الذي بقي له معنى الجمع، والذي صار عَلَمَاً على مفرد "فإنَّ تحويلَهُ إلى واحدٍ مُلْبِسٌ إلباساً شديداً ".(٢) فكانت الحاجةُ إلى التمييز بينهما بذلك .

٨- التسميةُ بالفعل المحذوف منه.

الفعلُ قد يُحْذَفُ أحدُ حروفِهِ لعلةٍ إعرابيةٍ أو تصريفيةٍ، فيُحذَف منه اللامُ، أو العينُ، أو الفاءُ واللام، أو العين واللام.

فإذا سُمّي به كان للتسمية أثرٌ في جبره بردِّ المحذوف منه في الصور السابقة كلها.

وكان جبرُهُ بردّ المحذوف منه أولى من أن يُزادَ فيه ما ليس منه، فقد ذكر السيرافي أنَّ " كل ما اعتلَّ من الأسماء فاحتيجَ إلى أن يُزادَ فيه، وكان قد سقط منه حرفٌ، فالأَولَى ردُّ الساقطِ الذي كان فيه، كرجلٍ سميته بـ(عِدَة، أو شِيَة) إذا صغَّرناه قلنا: وُعَيْدة، و وُشَيَّة. فهذا أصلٌ لما كان على هذا ".(٣)

فمثالُ ما حُذِفَ منه اللامُ نحوُ: يَرْمِ، ويغْزُ من قولك: لم يرْمِ، ولم يغْزُ. فإنه إذا سُمّيَ بهما تُرَدُّ إليهما الياءُ والواوُ؛ لأنَّ سقوطهما إنما كان لأجل الجزمِ، والجزمُ لا يكونُ في الأسماء، وفي (يغزو) تُقلَبُ الواوُ ياءً، والضمةُ كسرةً لِتَسلَمَ الياءُ، وذلك حتى تكون الكلمةُ على مثالِ الأسماء، فإنه لا يوجَدُ اسمٌ مُعرَبٌ آخرُهُ واوٌ قبلها ضمةٌ.

---

(١) المقاصد الشافية ٥٧٩/٧ .

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز ٦٤١ .

(٣) شرح السيرافي ٧٩/٤ .

ثم يُعربانِ إعراب المنقوص، فتقول: هذا يرْمٍ، ويغْزٍ، ورأيتُ يرْمِيَ، ويغزِيَ، ونظرتُ إلى يرمٍ ويغزٍ. يقول سيبويه:" وسألته عن رجلٍ يُسمَّى (يغزو) فقال: رأيتُ يغْزِيَ قبلُ، وهذا يَغْزٍ، وهذا يغزي زيدٍ ... وثباتُ الواوِ خطأٌ؛ لأنه ليس في الأسماءِ واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ، وإنما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعالُ، ألا ترى أنك تقول: سَرُوَ الرجلُ، ولا ترى في الأسماء فعلٌ على هذا البناء"(١)

ومثالُ ما حُذِفتْ منه العينُ قولك: يَبِعْ، ويقُمْ، ويَخَفْ، من قولك: لم يبِعْ، ولم يقُمْ، ولم يَخَفْ، فإذا سميت بها رَدَدْتَ إليها ما حُذِف منها، وهو عين الكلمة، ثم أعربتها إعرابَ الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فقلت في الرفع: يَبِيْعُ، ويَقُومُ، ويَخَافُ، وفي النصب: رأيتُ يَبِيْعَ، ويَقُومَ، ويَخَافَ، وفي الجر: مررتُ بيَبِيْعَ، ويَقُومَ، ويَخَافَ.

ويدخل في الباب أيضاً التسميةُ بفعلِ الأمرِ المصوغِ من هذه الأفعال، نحو: قُمْ، وبِعْ، وخَفْ، فإنك تجعله مُسَمَّىً به: قُوم، وبِيْع، وخَاف، بردِّ المحذوف وهو عين الكلمة، ومعرباً مصروفاً.

يقول سيبويه:" وإنْ سمّيتَ رجلاً (قُلْ، أو خَفْ، أو بِعْ، أو أقِمْ) قلت: هذا قُوْلٌ قد جاءَ، وهذا بِيْعٌ قد جاء، وهذا خَافٌ قد جاء، وهذا أَقِيمٌ قد جاء؛ لأنَّك قد حرَّكْتَ آخِرَ حرفٍ، وحَوَّلْتَ هذا الحرفَ من المكانِ وعن ذلك المعنى، فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قُوْلَا، أو خَافَا، أو بِيْعَا، أو أقيموا، أظهرت للتحرُّك، فهو ههنا إذا صار اسماً أجدرُ أنْ يظهر ".(٢)

ومثالُ ما حُذِفَ منه الفاءُ واللامُ أنْ تُسمِّي بـ(عِهْ) فعل أمر من (وَعَى، يَعِي)، فإنك تردُّ إليه الواو والياء معاً ولا يُكتَفَى بأحدهما، ويُعرَبُ إعرابَ المنقوصِ، فتقول: جاءَ وِعٍ، ورأيتُ وِعِيَاً، ومررتُ بوِعٍ.

---

(١) الكتاب ٣١٦/٣ وينظر أيضاً شرح الكافية للرضي ١٦٦/٢ .
(٢) الكتاب ٣١٩/٣ .

وتحذفُ هاء السكت؛ لأنَّ الإتيان بها أنما كان لِمُوجِبٍ وهو الوقفُ، وقد زال بإعراب الكلمةِ، فتزول بزوال موجِبِها.(١)

فقد ذكر سيبويه أنك" إذا سميتَ رجلا بـ(عِهْ) قلت هذا وعٍ قد جاء صيرت آخره كآخر (إرمه) حين جعلته اسماً " (٢) وذكر أنك إذا أبقيته عند التسمية على حالِهِ من الحذف " كان مختلاً لأنه ليس اسمٌ على مثال (عِ)، فتصيّرُهُ بمنزلة الأسماءِ وتُلْحِقُهُ حرفاً منه كان ذَهَبَ، ولا تقول: عِيٌ، فتلحقُهُ بالأسماء بشيءٍ ليس منه، ..... ولا يجوز أن تقول: هذا عِه، كما لم يجز ذلك في آخر (إرمه)".(٣)

ومثال ماحُذِفَ منه العينُ واللامُ أن تُسمّي بـ(رَهْ) فعل أمر من (رأى يرى)، فإنك ترُدُّ إليه الهمزة والألف، وتحذف هاء السكت للعلة السابقة في التسمية بـ(عِهْ).

ولَزِمَ من عودة الهمزةِ –وهي متحركةٌ– عودة الرآء إلى أصلِها من السكون؛ لأنَّ الحركة التي كانت عليها في (رَه) إنما هي حركةُ الهمزة نُقِلتْ إليها منها قبل حذف الهمزة. وإذا عادت الراءُ إلى ما كانت عليه في الأصْلِ وهو السكون وجب الإتيانُ بهمزة وصل توصُّلاً للنطق بها.

فيكون أصل الكلمة: اِرْأَيُ، ثم تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلِبتْ ألفاً، فصارت: اِرْأى، بألف مقصورة، ويكون الاسمُ معرباً منصرفاً، وتُقَدَّر حركاتُ الإعراب على الألف.(٤)

يقول سيبويه:" ولو سميت رجلاً بـ(رَهْ) لأعدْتَ الهمزةَ والألفَ، فقلت: هذا ارْأً قد جاء، وتقديره: اِدْعَىً، تُلْحِقُهُ بالأسماء بأنْ تَضُمَّ إليه ما هو منه، كما تقول:

(١) تمهيد القواعد ٤١٠٥/٨ .
(٢) الكتاب ٣١٨/٣ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) المساعد ٥١/٣ تمهيد القواعد ٤١٠٥/٨ .

وُعَيْدةٌ، ووُشَيَّةٌ، ولا تقول: عُدَيَّةٌ، ولا شُيَيَّةٌ؛ لأنك لا تدعْ ما هو منه، وتُلْحِقْ به ما ليس منه ".(١)

٩- التسميةُ بالفعل المفكوكِ إدغامُهُ لجزمٍ أو وقف.

يُعَدُّ الإدغامُ أحد طُرُق التخلُّص من ثقل اجتماع المثلين، نحو: رَدَّ، وشدَّ، ومسَّ.

فإذا عَرَضَ لثاني المثلين ما يُوجِبُ سكونَه لجزمٍ أو وقفٍ أونحو ذلك وجبَ فكُّ الإدغامِ، فتقول: أُرْدُدْ، ولم يرْدُدْ، وقوله تعالى:﴿ **وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ**﴾(٢) ﴿ **وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ...**﴾(٣)

فإذا سُمّيَ بما فُكَّ إدغامُهُ وصار عَلَماً عاد إلى الإدغامُ، وكان معرباً إعرابَ الأسماءِ، فيُمنع من الصرف إذا جاء على بناءٍ يخصُّ الفعلَ أو يَغْلُب فيه، وإلاَّ كان مصروفاً.

تقول في التسمية بـ(أُرْدُدْ، أو يرْدُدْ): جاءني رُدٌّ، ورأيتُ رُدَّاً، ومررتُ برُدٍّ، بحذف همزة الوصل، والصرف. وجاء يَرُدُّ، ورأيتُ يَرُدَّ، وسلمت على يرُدَّ، ممنوعاً من الصرف.

وإنما وجبَ الإدغامُ لزوال موجِب الفكِّ، وهو سكونُ ثانيَ المثلين، فإنه إذا سُمّيَ به صار معرباً وتحرَّك آخرُهُ بحركةِ الإعراب؛ " لأنَّ الكلمةَ نُقِلتْ من الفعلية إلى الإسمية، فصار لها حكمُ النوع الذي نُقِلت إليه ".(٤)

ولا يجوز التسميةُ به مع بقاء فكّ الإدغام، فإنَّ ذلك مخالفٌ لكلام العربِ؛ فإنهم لا يُظهرون العين واللام من المضاعف مع تحريك الآخر، بل يدغمونهما.

---

(١) الكتاب ٣١٨/٣ .
(٢) سورة الرعد آية ٣٣ .
(٣) سورة الأنعام آية ١٧ .
(٤) تمهيد القواعد ٤١٠٦/٨ .

يقول سيبويه:" وكذلك لو سميته بـ(تَرْدُدْ) من قولك: إنْ ترْدُدْ أرْدُدْ، وإنْ تخفْ أخفْ، لقلت: هذا يخافُ، ويردُّ... لأنك إذا حركْتَ اللامَ من المضاعَفِ أدغمْتَ، وليس اسمٌ من المضاعَفِ تُظْهَرُ عينُه ولامُه".(١)

وحُذفتْ همزةُ الوصل من (اُرْدُدْ) عند التسمية به؛ لأنَّ موجِبَ مجيئها فكُّ الإدغام، وما يستلزمه من سكون الراء، فإذا عاد الإدغامُ وتحركت الراءُ فقد زال موجب همزة الوصل، ويُستغنى عنها.(٢)

وبهذا يظهر كيف كان للتسمية بما فُكَّ إدغامُهُ أثرٌ في بنيته من إدغام المثلين مرةً أخرى، وأثرٌ في إعرابه إعرابَ الأسماء.

١٠ـ التسميةُ بحرفٍ أحاديّ.

عند التسمية بالحروف ونقلِها إلى العَلَمية، يختلفُ الحكمُ بحسب عدد الحروف المكوّنةِ لها، فالحرفُ إمَّا أن يكون أحادياً أو ثنائياً أو فوق ذلك.

فإذا كان الحرفُ أحادياً وسمَّيتَ به تغيَّر حُكْمُه فصار معرباً بعد أن كان مبنيَّاً، وصار مصروفاً. ولَحِقَهُ تغييرٌ آخر بالزيادة في بنْيَتِهِ؛ حتى يصير على مثال الأسماء، فإنه –بعد التسمية به– يلحقه ما يلحقُ الأسماء.

فقد ذكر سيبويه أنَّ هذه الحروف الأحادية " إذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة؛ لأنه ليس في الدنيا اسمٌ أقلَّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً وهو في الأصل له، ويردُّونه في التحقير والجمع.... ".(٣)

والتغييرُ الذي يلحقُ الحرفَ في بنيته عند التسمية به يختلفُ بحسب حالته، فهو إمَّا أن يكون بعضَ كلمةٍ أو كلمةً مستقلَّةً، وفي كلتا الحالتين إما أن يكون متحركاً أو ساكناً.

---

(١) الكتاب ٣/٣١٩ .

(٢) المساعد ٣/٥٢ تمهيد القواعد ٨/٤١٠٦ .

(٣) الكتاب ٣/٣٢٢ .

فإن كان الحرفُ المسمَّى به كلمةً ومتحرّكاً، نحو التاء من: (ضربتُ، أو ضربتَ، أو ضربتِ) كُمّل ثلاثةً بتضعيف مجانس حركته، وذلك بأن يُزادَ عليه حرفٌ من جنس حركته، ثم يُضَاعَف ذلك الحرفُ، فتقول: جاءني تُوٌّ، وتَاءٌ، وتِيٌّ، ورأيت تُوّا، وتَاءً، وتِيّاً، ومررت بـ تُوٍّ، وتَاءٍ، وتِيٍّ.

فقد ذكر سيبويه أنهم " إنْ كان الحرفُ مضموماً ألحقوا واواً، ثم ضمُّوا إليها واواً أخرى؛ حتى يصير على مثال الأسماء، كما فعلوا ذلك بـ(لو، وهو، وأوْ) فكأنَّهم إذا كان الحرفُ مضموماً صار عندهم من مضاعَف الواو كما صارت (لو، وأو، وهو) إذ كانت فيهنّ الواواتُ من مضاعَفِ الواوِ. وإنْ كان مكسوراً فهو عندهم من مضاعَفِ الياءِ كما كان ما فيه الياءُ في نحو: (فِي، وكَيْ) من مضَاعف الياء عندهم. وإن كان الحرفُ مفتوحاً ضمُّوا إليه ألفاً ثم ألحقوا ألفاً أخرى حتى يكون على مثال الأسماء فكأنهم أرادوا أنْ يُضاعِفوا الألفات فيما كان مفتوحاً كما ضاعفوا الواوات والياءات فيما كان مكسوراً أو مضموماً كما صارت (ما، ولا) ونحوهما إذا كانت فيهما ألفاتٌ مما يُضَاعَف ".[1]

وإنْ كان كلمةً وساكناً، نحو التاء من: ضَرَبَتْ، والواو من: ضَرَبُوا، والياء من اضْرِبِيْ، زِيْدَ عليه حرفٌ من جنسه يحتملُ الإعرابَ، ويُبدأ بهمزة وصلٍ–على مذهب سيبويه– توصُّلاً للنطق به ساكناً، فتقول: حضر اِتٌّ، وسافر اِوٌّ، وأَكَلَ اِيٌّ.

وقيل: يُوصَلُ بالحرف الذي قبلَه، فتقول: جاء بَتٌّ، و بُوٌّ، و بِيٌّ، ورأيت بَتّاً، وبُوّاً، وبِيّاً، وسلَّمْتُ على بَتٍّ، وبُوٍّ، وبِيٍّ.[2]

وإنْ كان الحرفُ المسمَّى به بعضَ كلمةٍ، ومتحركاً، نحو أنْ تُسمِّي بحرفٍ من (ضَرَبَ)

---

(١) المرجع السابق، وينظر أيضاً شرح السيرافي ٨١/٤ ارتشاف الضرب ٨٩٩/٢ شرح الكافية للرضي ٢٧٢/٣ المساعد ٤٩/٣ تمهيد القواعد ٤١٠٠/٨ .

(٢) تسهيل الفوائد ٢٢٥ المساعد ٤٩/٣ .

فسيبويه يرى أنه يكمَّل بتضعيف مجانس حركته–كما سبق فيما ليس بعض كلمة–.

فيقول:"وإن سميت رجلاً بالضاد من (ضَرَبَ) قلت، ضاءٌ، وإنْ سميته بها من (ضِرَاب)، قلت: ضِيٌّ، وإن سميته بها من (ضُحَى) قلت: ضُوّ. وكذلك هذا البابُ كلُّه وهذا قياس قول الخليل...".[١]

وخالفه آخرون فذهبوا إلى أنه يكمّلُ بحرفٍ من تلك الكلمة.

يقول ابن مالك عن هذه الحالة:" وإنْ كان متحركاً فبالفاءِ إنْ كان عيناً، وبالعين إنْ كان فاءً، أو بأحدهما إنْ كان لاماً، لا بالتضعيفِ المستعملِ فيما ليس بعضاً، خلافاً لمن رآه ".[٢]

فيكمل بالفاءِ إذا سميتَ بالعين، فتقول في التسمية بالميم من (جَمَل): حضر جمٌّ.

ويكمل بالعين إذا سميت بالفاء، فتقول في التسمية بالجيم منها: سافر جمٌّ، أيضاً.

ويكمل بالفاء أو بالعين إذا سميت باللام، فتقول في التسمية باللام منها: حضر جَلٌّ، أو مَلٌّ .[٣]

وإن كان المسمَّى به بعض كلمة وساكناً، نحو أن تسمّي بالباء من (اضربْ) أو بالعين من (جعْفَر).

فسيبويه يوافق شيخه الخليل في أنه يُكَمَّل بهمزة وصل–كما كان رأيه فيما ليس بعض كلمة–، حيث ذكر أنك إذا سميت بياء (غلامِيْ)، وباء(اضرِبْ)، ودال (قدْ) أن تقول: اِيٌّ، اِبٌّ، وادٌّ، بزيادة همزة الوصل.

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٥–٣٢٦ وينظر أيضاً شرح السيرافي ٤/٨١ .

(٢) تسهيل الفوائد ٢٢٦ .

(٣) شرح السيرافي ٤/٨٢ الارتشاف ٢/٨٩٩ شرح الكافية للرضي ٣/٢٧٣ المساعد ٣/٤٩ تمهيد القواعد ٨/٤١٠١ .

واستدل على ذلك بأنَّ هذا هو منهج العرب في التوصّل إلى النطق بالساكن فقال:" ألا تراهم قالوا: ابْنٌ واسْمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أنْ تكلَّم بساكنٍ في أول اسمٍ كما لا تصلُ إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقتْ ألفاً حتى وصلتْ إلى اللفظ بها، فكذلك تلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكن الأول في الاسم ".(١)

وخالفه آخرون فذهبوا إلى أنه يُكمَّل بالحرف الذي قبله قبل أن يُقْتَطع ويُسمَّى به.

حكى ذلك سيبويه فقال بعد أن ذكر رأيه المتقدم:" وقال بعضهم: إذا سميتَ رجلاً بالباء من (ضَرَبَ) قلت: رَبٌّ، فأردُّ العين "(٢)

وذهب المبرد إلى إكماله بردِّ حروف الكلمة بأسرها، فيقول في التسمية بالباء: ضَرَب.

وبهذا يتبين كيف كان للتسمية بالحرف الأحادي أثرٌ بنيته، حيث تزاد حروفُهُ حتى تكون على ثلاثة أحرف؛ فهذا أقلُّ ما تكون عليه أبنية الأسماء، وإنما يُحذَفُ منها لعلة.

كما كان لها أثرٌ في إعرابه، حيث يصير معرباً بعد أن كان مبنياً.

١١ـ التسمية بالحروف الثنائية.

إذا كان الحرفُ ثنائياً وسمَّيتَ به استحقَّ الإعرابَ بعد أن كان مبنيَّاً، ولحقه تغييرٌ في بنيته، فيُزاد فيه حتى يصير على مثال الأسماء؛ فإنَّ "ما جاء من الأسماء على حرفين قليلٌ؛ لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول".(٣). وهو في ذلك لا يخلو أن يكون ثانيه حرفَ علةٍ أو صحيحاً:

---

(١) الكتاب ٣/٣٢١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المقتضب ١/٣٧٦ .

فإذا كان ثانيه حرفَ علةٍ نحو: (لَو، وفِي، ولا) ضُعِّف ثانيه، فتقول: قام لوٌّ، وفيٌّ، ولاءٌ، ورأيتُ لوّاً، وفيَّاً، ولاءً، ومررت بلوٍّ، وفيٍّ، ولاءٍ.

قال ابن عقيل:" وإنما ضُعِّفَ لأنه لا يُوجَد اسمٌ مُعْرَبٌ آخرُهُ حرفُ لينٍ متحرِّك "[1] فَزِيْدَ حرفٌ ثالثٌ تظهر عليه علاماتُ الإعراب.

ويجبُ قلْبُ الألف التي زِيدتْ للتضعيف في (لا) همزةً؛ لتطرفها بعد ألف، فتصير (لاء).

يقول المبرد:" وإنْ سميته بـ(لا) زِدْتَ على الألفِ ألفاً ثم همزتَ؛ لأنك تُحرِّكُ الثانية، والألفُ إذا حُرِّكتْ كانت همزةً، فتقول: هذا لاءٌ فاعلمْ..... وكذلك قالت العربُ في (لو) حيثُ جَعَلَتْه اسماً. قال الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي، وأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ ∴ إنَّ لَيْتَاً وإنَّ لَوَّاً عَنَاءُ.[2]

فزاد على الواوِ واواً لِتلحَقَ الأسماء... وإن سميت رجلاً (كي) قلت: هذا كيٌّ فاعْلَمْ. وكذلك كلُّ ما كان على حرفين ثانيه ياءٌ، أو واوٌ، أو ألفٌ".[3]

وحكى سيبويه عن بعضِ العرب أنهم يجعلون الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة (الألف، أو الواو، أو الياء) همزةً على كل حال، فيقولون: لَوْءٌ، وفِيْءٌ، ولاءٌ. فقال:" وكان بعضُ العربِ يهمزُ كما يهمز النَّؤور، فيقول: لَوْءٌ".[4]

---

(١) المساعد ٤٨/٣ وينظر أيضاً شرح الكافية للرضي ٢٧٠/٣ والمخصص لابن سيده ٥٠/١٧ .

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، واستشهد به في الكتاب ٢٦١/٣ المقتضب ٣٧٠/١ شرح ابن يعيش ٣٠/٦ المخصص ٥٠/١٧ شرح الكافية للرضي ٢٦٩/٣ الخزانة ٣١٩/٧. والشاهد فيه: تضعيفُ الواو من (لو) وإعرابها لمَّا جُعلتْ اسماً على لفظها، وأُخبر عنها.

ومعنى البيت: أن أكثر التمني يَكْذبُ صاحبه ويُعَنِّيه، ولا يبلغُ فيه مراده .

(٣) المقتضب ٣٧٠/١ وينظر أيضاً شرح الكافية للرضي ٢٧٠/٣ .

(٤) الكتاب ٢٦١/٣ . والنؤور: دخان الشحم، من نارت النارُ و نأرتْ بمعنى: هاجت واجتاحتْ. اللسان(ن أ ر).

قال الرضي:"والأولُ [أي التضعيفُ] أولى؛ لكون المزيد غير أجنبي".(١)

أما إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً، نحو: مِنْ، وعَنْ، وكم، وهل، ونحو ذلك أُعْرَبَ بلا تضعيفٍ إذا جُعِلَ عَلَماً لغير ذلك اللفظ، بأنْ سُمِّيَ به رجلٌ أو امرأةٌ. فتقول: جاء مِنٌ، وعَنٌ، وكمٌ، وهَلٌ. ورأيت مِنَاً، وعَنَاً، وكماً، وهلاً. ومررت بـ مِنٍ، وعنٍ، وكمٍ، وهلٍ.

يقول سيبويه:" وأما (أمْ، ومِنْ، وإنْ، ومذ في لغة مَنْ جرَّ، وأنْ، وعن إذا لم تكن ظرفاً، ولم) ونحوهن إذا كُنَّ أسماءً لم تُغَيَّر؛ لأنها تشبه أسماء نحو: يدٍ، ودمٍ. تُجريهنَّ إنْ شِئْتَ إذا كُنَّ أسماءَ للتأنيث ".(٢)

فهذه الكلماتُ ونحوها كان القياسُ فيها –إذا سُمّيَ بها–أنْ تُزادَ حرفاً ثالثاً؛" لأنَّ المُعرَب لم يُوضَع على أقل من ثلاثة أحرف"(٣) لكنها جُعِلتْ من باب ما حّذِفَ لامه نسياً وهو حرفُ عِلَّةٍ ياءٌ أو واوٌ، كما جرى مع يد، ودم.

ولذلك تعود إليها اللامُ المحذوفة في التصغير فتقول: مُنَيّ، وعُنَيّ، وكُمَيّ، وقُدَيّ، كما قلت: يُدَيّة

وإنما جُعِلَ من باب ماحُذِفَ لامُهُ نسياً؛ لأنَّ هذه اللام ليس لها وجودٌ في أصلِ الوضع، بخلاف نحو: عصاً، مما حُذِفَ لامه وهو حرفُ علةٍ للتنوين، وما حُذِفَ لامُه للتخفيف، نحو: أنْ، وإنْ المخففتين.

يقول المبرد:" واعلم أنَّ ما كان على حرفين ولا يُدرَى ما أصلُهُ الذي الذي حُذِفَ منه؟ فإنَّ حكمَه في التصغير والجمعِ أنْ تثبت فيه الياءُ؛ لأنَّ أكثر ما يُحذف من هذا الياءُ، والواو. والياءُ أغلبُ على الواوِ عليها، فإنما القياسُ على الأكثر. فلو سمينا رجلاً بـ(إنْ) التي للجزاء ثم صغرناها لقلنا:: أُنَيٌ، وكذلك

(١) شرح الكافية للرضي ٣/٢٧٠ .
(٢) الكتاب ٣/٢٦٦ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٣/٢٦٩ .

(أنْ) التي تنصبُ الأفعالَ. فإنْ سمينا بـ(إنْ) المخففة قلنا: أنَيْن، فاعلمْ؛ لأنَّا قد عَلِمنا أنَّ أصلها نونٌ أُخرى حُذِفتْ منها ".[1]

أما إذا جُعِلتْ هذه الأدوات أسماءً للفظها وجب تضعيفُ ثانيها، فتقول: أكثرتَ من الكمِّ، والهَلِّ، بالتضعيف والإعراب.

وبهذا يتبين كيف كان للتسمية بالحروف الثنائية أثرٌ في بنيتها، حيث تزاد حروفُها حتى تكون على ثلاثة أحرف؛ فهذا أقلُّ ما تكون عليه أبنية الأسماء – على التفصيل المتقدم–.

كما كان لها أثرٌ في إعرابها، حيث تصير معربةً بعد أن كانت مبنيةً.

❁❁❁❁❁

(١) المقتضب ٣٦٨/١ وينظر أيضاً الارتشاف ٨٩٩/٢ شرح الكافية للرضي ٢٦٩/٣ المساعد ٤٨/٣ .

المبحث الثالث

التسمية وبقاء الحُكم

١- التسمية بمسندٍ ومسندٍ إليه.

الإسنادُ يشمل الجملةَ الفعلية، والجملة الإسمية. وقد ورد عن العرب التسميةُ بجملةٍ فعلية، ومن ذلك: تأبَّط شراً، وبَرَقَ نحرُهُ، وذرَّى حبَّاً، وشابَ قرناها، ومنه أيضاً التسميةُ بالفعل منويَّاً فيه الضميرُ، نحو: نَجَحَ، من قولك: زيدٌ نَجَحَ. قال الشاعرُ:

إنَّ لها مُرَكَّناً إرْزَبَّا ∴ كَأنَّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبَّا.(١)

وقال الآخر:

كَذَبْتُم وبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَها ∴ بني شَابَ قرناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ.(٢)

ومن التسمية بالجملة الإسمية قولك: زيدٌ قائمٌ، عَلَماً لرجل. ولم يُسمَع عن العرب التسميةُ بالجملة الإسمية، فقد ذكر أبو حيَان أنه " لم تُوجَد التسميةُ

---

(١) نسبه سيبويه لشاعر من بني طُهَيَّة، وتجده في الكتاب ٣٢٦/٣ المقتضب ٩/٤ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٣ شرح السيرافي ٨٤/٤ شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/٢ .

والمركّن من الضروع: العظيمُ المنتفخُ كأنه ذو أركان، ويروى: مُرَكَّباً: وهو أعلى الفرج. الإرزبّ: الغليظُ .

والشاهد فيه التسمية بالجملة الفعلية (ذرَّى حباً) فحكى .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم أو للطرماح، وتجده في: الكتاب٣٢٦/٣ المقتضب ٩/٤ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٣ شرح السيرافي ٨٤/٤ الخصائص ٣٦٧/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١ .

تصرُّ: تشُدُّ ضرعَ الحلُوبَةِ صباحاً إذا أُرسلتْ إلى المرعى، وكان هذا من عاة العرب لئلا يرضعها ولدُها، فإذا راحت عشيَّاً حلُّوا ذلك وحلبوها. قرناها: تثنية (قرن) وهو الخصلة من الشعر، يصف أمهم بأنها راعيةٌ عجوزٌ شاب قرناها وهي تصر الإبل وتحلبها، يهجوهم بذلك .

والشاهد فيه: التسمية بالجملة الفعلية (شاب قرناها) فحكى .

بمثلِ هذا في كلامهم، وإنما جوَّزوا التسميةَ بالجملة الإسمية بالقياسِ على الجملة الفعلية".(١)

والحكمُ فيما سُمّي به من جملةٍ فعليةٍ أو إسمية أنه يُحكَى على لفظه الذي نُقِلَ عنه إلى التسمية، ويبقى على ما كان عليه من حركةٍ أو سكون، فتقول: هذا تأبَّط شراً، ورأيتُ تأبط شراً، سلمتُ على تأبط شراً. وهذا زيدٌ قائمٌ، ورأيتُ زيدٌ قائمٌ، ومررتُ بزيدٌ قائمٌ.

ويكون تأثُّرُه بالعوامل بحركاتٍ مقدرةٍ منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية.

ولا يجوزُ إعرابُهُ وتأثُّرُه بالعوامل بحركاتٍ ظاهرةٍ؛ " لأنه إذ ذاك يُؤَدّي إلى إعمال عاملينِ في معمولٍ واحدٍ، ألا ترى أنَّ الجملةَ قد عملتْ بعضُها في بعضٍ، فلو أعملْتَ بعد ذلك العاملَ الداخلَ عليها فيها لاجتمعَ عملُ عاملينِ على واحدٍ ".(٢)

يقول سيبويه:" هذا بابُ الحكايةِ التي لا تُغيَّر فيها الأسماءُ عن حالها في الكلام، وذلك قولُ العربِ في رجل يُسمَّى تأبط شراً: هذا تأبط شراً، وقالوا: هذا بَرَقَ نحرُهُ، ورأيت بَرَقَ نحرُهُ، فهذا لا يتغير عن حالِهِ التي كان عليها قبل أنْ يكون اسماً. وقالوا أيضاً في رجلٍ اسمُه ذرَّى حباً: هذا ذرَّى حبَّاً... فهذا كلُّه يُترَكُ على حالِهِ ".(٣)

وقال المبردُ عن حكاية المسمَّى بجملةٍ إسميَّةٍ:" وإنْ دعوتَ رجلاً اسمُه: (زيدٌ منطلقٌ) قلت: يا زيدٌ منطلقٌ، لا تُعمِل فيه النداءَ كما لم تُعمِلْ غيرَه ".(٤)

---

(١) ارتشاف الضرب ٨٩٣/٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٤٧١/٢ .

(٣) الكتاب ٣٢٦/٣ وينظر أيضاً المقتضب ٩/٤ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٣ الأصول ١٠٤/٢ شرح السيرافي ٨٤/٤ الارتشاف ٨٩٣/٢ المساعد ٤٥/٣ .

(٤) المقتضب ١٤/٤ .

ومن الأحكام النحوية المترتبةِ على حكاية المسمَّى بجملةٍ إسميةٍ أو فعليةٍ أنَّ المسمَّى بها لا يُضافُ، ولا يُصغَّرُ، ولا يُرخَّمُ، ولا يُنسَبُ إليه، وأيضاً لا يُثنَّى ولا يُجمَع.

وعلة ذلك أنَّ المحكِيَّ في أصلِهِ جملةٌ، والجملةُ لا ينالُها شيءٌ من ذلك.(١) بالإضافة إلى أنَّه يترتب على أيّ تغييرٍ يلحقُ الاسمَ بسبب الإضافةِ إليه أو تصغيره، أو ترخيمه، أو تثنيته أو جمعه أن تزول الحكايةُ(٢)، وهو ممتنعٌ، فامتنع ما أدَّى إليه .

لكن يُتوصَّل إلى ذلك من خلال السياق، فإذا أردتَ تصغيره وصفته بالصّغر، فتقول: هذا بَرَق نحرُهُ الصغيرُ.(٣)

وإذا أردتَ تثنيته أو جمعَه كما لو كان هناك شخصان أو أكثر اسمُ كلِّ واحدٍ منهم تأبط شراً، تذكر في الجملةِ ما يدلُّ على أنهما مثنى أو جمع، فتقول: هذان كلاهما بَرَق نحرُهُ، ورأيتُ رجلينِ اسمُهما بَرَق نحرُهُ، وحضر رجالٌ كلُّهم بَرَق نحرُهُ، وبنو شاب قرناها.

وإذا أردتَ إضافته ذكرتَ ما يدلُّ على ذلك من غير أن تُلحق الاسمَ بالضمير، فتقول: هذا تأبط شراً مملوكك، وهذا بَرَقَ نحْرُهُ صاحبُك، ونحو ذلك.

يقول سيبويه:" واعلم أنَّ الاسمَ إذا كان محكيَّاً لم يُثَنَّ ولم يُجْمَعْ إلَّا أنْ تقول: كلُّهم تأبَّط شراً، وكلاهما ذرَّى حبَّاً، لم تُغَيّره عن حالِه قبل أنْ يكون اسماً ... ولا تُضيفه إلى شيءٍ إلَّا أنْ تقول: هذا تأبَّط شراً صاحبُك أو مملوكُك. ولا تُحقّره كما لا تُحَقّره قبل أنْ يكونَ عَلَماً، ولو سميتَ رجلاً: زيدٌ أخوك، لم تحقّرْه

(١) المساعد ٤٦/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٣/٨ .
(٢) التعليقة لأبي علي الفارسي ١٣٥/٣ .
(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤ .

... ولا يُرَخّم المحكيُّ أيضاً، ولا يُضَافُ بالياء، وذلك لأنك لا تقول: هذا زيدٌ أخوكيّ، ولا: برق نحرهِيّ، وهو يضيف إلى نفسه ".[١]

٢- التسمية بالاسم الموصول وصلته.

التسميةُ بالاسم الموصول تأتي على صورتين: أنْ يُسمَّى بالاسم الموصول وحده، أو يُسمَّى به مع صلته.

فإذا سُمّي بالاسم الموصول وحده صار معرباً بعد أن كان مبنياً، وتُحذَف منه (ال)–وتم تفصيلُ ذلك في مسألة منفردة–.

وإذا سُمّي بالاسم الموصول مع صلته، نحو أنْ تسمّي رجلاً بـ(الذي رأيتُ)، فحكمُهُ أنْ يُحكَى، ولا يُغيَّر عمَّا كان عليه قبل التسمية، فلا يُحذَف منه شيءٌ، فتقول: قام الذي رأيتُ، وأكرمتُ الذي رأيتُ، ومررتُ بالذي رأيتُ.[٢]

فقد ذكر سيبويه أنك:" إذا سميت رجلاً (الذي رأيته) و(الذي رأيت) لم تُغَيّرْه عن حالِهِ قبل أنْ يكون اسماً؛ لأنَّ (الذي) ليس منتهى الاسمِ، وإنَّما منتهى الاسم الوصلُ، فهذا لا يتغيَّرُ عن حالِهِ كما لم يتغير (ضاربٌ أبوه) اسم امرأةٍ عن حالِهِ، فلا يتغير (الذي) كما لم يتغير وصلُهُ ".[٣]

ومن الأحكام النحوية المترتبة على حكاية المسمَّى بالاسم الموصول وصلتِه أنه إذا كان مقترناً بـ(ال) لم يجز نداؤه، فلا تقول: يا الذي رأيتُ أقبِلْ؛ لأنَّ الصلةَ من تمام الموصول وكالجزء منه، فأصبح الموصولُ مع صلته بمنزلة اسمٍ واحدٍ مقترنٍ بـ(ال) كـ(الرجل، والغلام)، وكما أنَّ (الرجل) لا يجوز نداؤه لأجل الألف واللام لا يجوز نداءُ (الذي رأيتُ) .

---

(١) الكتاب ٣/٣٢٧–٣٢٨ . وينظر أيضاً المقتضب ٤/١١ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٤ الأصول ٢/١٠٤ شرح السيرافي ٤/٨٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٨٩٦ تمهيد القواعد ٨/٤٠٩٣.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٣.

وهو في ذلك يختلفُ عن التسمية بالجملة الإسمية المقترنة بـ(ال) نحو: الرجلُ منطلقٌ، حيثُ تُحكَى الجملة، ويجوز نداؤها فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ أقبِلْ، من جهة أنَّ (الرجل منطلقٌ) في أصلِهِ جملةٌ إسميةٌ تتكون من مبتدإٍ وخبر، كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ، بخلاف الموصول مع صلته، فإنهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

ولهذا ذكر سيبويه أنه " لا يجوز لك أنْ تُناديه كما لا يجوز لك أنْ تنادي (الضارب أبوه) إذا كان اسماً؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ فيه الألفُ واللامُ. ولو سميته (الرجل منطلقٌ) جاز أنْ تناديه، فتقول: يا الرجل منطلقٌ؛ لأنك سميته بشيئين كلٌّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ، و(الذي) مع صلته بمنزلة اسمٍ واحدٍ نحو: الحارث، فلا يجوز فيه النداءُ كما لا يجوز فيه قبلَ أنْ يكون اسماً، وأمَّا (الرجل منطلقٌ) فبمنزلة (تأبط شراً)؛ لأنه لا يتغير عن حالِهِ لأنه قد عمل بعضُه في بعضٍ، ولو سميته (الرجل، والرجلان) لم يجز فيه النداء لأن ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجر والنصب والرفع" [1]

٣-التسميةُ بالحروف المركبة مع غيرها.

الحروفُ المركبةُ مع غيرها تكون مركبةً من حرفين، أو من حرفٍ وفعلٍ، أو من حرفٍ واسم.

فمثال المركبة من حرفين: إنَّما، وأنَّما، وكأنما، وإمَّا، وإلاَّ الشرطية، وعدُّوا منها (كأنَّ) في قول مَنْ يرى أنها مركبة من كاف التشبيه دخلتْ على (أنَّ)، وأيضاً (لعلَّ) في قول من يرى أنَّ اللامَ زائدة دخلتْ على (علَّ).

ومثال المركبة من حرفٍ وفعل: قولهم: (هلُمَّ) مجرداً عن الضمير، ومثَّل له ناظر الجيش بقولهم: قد قام، عَلَمَاً لرجل.[2]

---

(١) المرجع السابق.

(٢) تمهيد القواعد ٨/٤٠٩٠.

ومثال المركبة من حرفٍ واسم: أينما، ومثلما، وحيثما، وذلك، وهذا، وهؤلاء، و(أنت) في قول مَنْ يرى أنها مركبة من الضمير وتاء الخطاب.

فإذا سُمّي بشيءٍ من هذه الحروف–على اختلاف أنواعها في التركيب–فحكمُها في الإعرابِ أنْ تُحكى، فتقول: جاءني إنَّما، ورأيتُ إنَّما، ومررتُ بإنَّما. وجاءني مثلما، ورأيتُ مثلما، ونظرتُ إلى مثلما. وجاءني هلمَّ، ورأيتُ هلمَّ، ونظرتُ إلى هلمَّ.

يقول سيبويه:" وسألتُ الخليلَ عن (إنَّما، وأنَّما، وكأنَّما، وحيثما، وإمَّا في قولك، إمَّا أنْ تفعلَ وإمَّا أنْ لا تفعلَ، فقال: هنَّ حكاياتٌ ... وأمَّا (إلَّا) و(إمَّا) في الجزاء فحكايةٌ، ... وكان يقول: (أَمَا) التي في الاستفهام حكايةٌ، و(أَلَا) التي في الاستفهام حكايةٌ... و(لعل) حكايةٌ؛ لأنَّ اللام هاهنا زائدة بمنزلتها في لأفعلنَّ، ألا ترى أنك تقول: علَّكَ، وكذلك (كأنَّ) لأن الكاف دخلت للتشبيه، ومثل ذلك (كذا، وكأي) وكذلك (ذلك)؛ لأن هذه الكاف لحقتْ للمخاطبة، وكذلك (أنت) التاءُ بمنزلة الكاف. وقال: ولو سميت رجلاً (هذا، أو هؤلاء) تركته على حالِهِ؛ لأني إذا تركتُ هاء التنبيه على حالِها فإنما أريدُ الحكايةَ، فمجراها هاهنا مجراها قبل أنْ تكون اسماً، وأمَّا (هلمَّ) فزعم أنها حكايةٌ في اللغتين جميعاً، كأنها(لم) أُدخلتْ عليها الهاءُ، كما أدخلت(ها)على (ذا)".[1]

فجميعُ هذه الحروف المتضمنة للتركيب إذا سمّي بشيءٍ منها تبقى بعد التسمية على حالها من حركةٍ أو سكون، وتأثُّرها بالعوامل يكون بحركاتٍ مقدرةٍ منع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية.

٤- التسمية بحرف عطفٍ ومعطوف.

التسميةُ في باب العطفِ تأتي على صورتين: أن يُسمَّى بالمعطوفِ والمعطوف عليه معاً، أو يُسمى بحرف العطف والمعطوف فقط.

---

(١) الكتاب ٣/٣٣١–٣٣٢. وينظر أيضاً الأصول ٢/١٠٥ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٣ الارتشاف ٢/٨٩٥–٨٩٦ المساعد ٣/٤٥ تمهيد القواعد ٨/٤٠٩٠.

فإذا سُمّي بالمعطوف والمعطوف عليه معاً نحو: زيدٌ وعمرو، اسماً لرجل، فإنَّ الاسمَ يكون معرباً مصروفاً، يتأثر الأولُ بالعوامل الداخلة عليه، فيُرفَع إنْ تقدَّمَه رافعٌ، ويُنصَب إنْ تقدَّمه ناصبٌ، ويُجرّ إنْ تقدَّمه جارٌّ، ويتبعه ما يليه في الإعراب. وتم تفصيلُ ذلك في مسألة مستقلة.

أمَّا إذا سُمّي بحرف العطف والمعطوف فقط دون المعطوف عليه نحو أنْ تُسمِّي رجلاً (وزيدٌ) من قولك: جاء خالدٌ وزيدٌ، فإنه يُحكَى على حاله الذي نُقِلَ منه.

فإنْ نُقِلَ من مرفوعٍ بقي على ما كان عليه، فتقول: جاء وزيدٌ، ورأيتُ وزيدٌ، وسلمتُ على وزيدٌ.

وإن نُقِلَ من منصوبٍ بقي عليه، فتقول: جاء وزيداً، ورأيتُ وزيداً، وسلمتُ على وزيداً.

وإنْ نُقِل من مجرورٍ بقي على حاله، فتقول: جاء وزيدٍ، ورأيتُ وزيدٍ، وسلمتُ على وزيدٍ.

وعِلَّة حكايته: أنَّ حرف العطفِ ينوبُ مناب العاملِ، فكأنَّ التسميةَ حصلتْ بعاملٍ ومعمولٍ، فاستحقَّ الحكايةَ كما يُحكى المسمَّى بالإسناد.(١)

وما بعد الواوِ تتغير حالته فيكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً؛ لأنه في الأصلِ تابعٌ لما قبلها، ولابدَّ أنْ يعملَ فيه الرفعَ أو النصبَ أو الجرَّ، فيُحكَى على حسب الحالةِ التي نُقِل منها.

يقول سيبويه:" ولو سميت رجلاً بـ(وزيدٍ) أو (وزيداً) أو (وزيدٌ) فلابدَّ لك من أنْ تجعلَه نصباً أو رفعاً أو جراً، تقول: مررتُ بوزيداً، ورأيت وزيداً، وهذا وزيداً. كذلك الرفعُ والجرُّ؛ لأنَّ هذا لا يكون إلا تابعاً ".(٢)

---

(١) الأصول ١٠٤/٢ ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٥-١٢٦ شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/٢ ارتشاف الضرب ٨٩٧/٢ المساعد ٤٦/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩١/٨ .

(٢) الكتاب ٣٣٣/٣ وينظر أيضاً المقتضب ١٤/٤ – ١٥ .

٥- التسمية بصفةٍ وموصوف.

عند التسمية بقولك: زيدٌ الطويلُ، فإنَّ الحكمَ يختلفَ بحسب أصلها:

فإن كان (الطويلُ) خبراً، أُعرِبَ الاسمُ على الحكاية؛ لأنه من التسمية بمسندٍ ومسندٍ إليه.

أما إنْ كان (الطويل) صفةً فإنَّ (زيد) يكون معرباً مصروفاً، يكون (الطويل) تابعاً له؛ **لأنك إذا سميت بصفةٍ وموصوفٍ تُبقي له الإعرابَ الذي كان قبل التسمية**، فتقول: حضر زيدٌ الطويلُ، ورأيتُ زيداً الطويلَ، ومررتُ بزيدٍ الطويلِ، فيتأثر بالعوامل الداخلة عليه رفعاً ونصباً وجراً.

فقد ذكر سيبويه أنك" إنْ جعلتَ (الطويل) صفةً صرَّفته بالإعرابِ، وإنْ دعوتَه قلت: يا زيداً الطويلَ".(١)

وقال المبرد:" فإن سميت رجلاً (زيدٌ الطويلُ) و(الطويل) خبرٌ قلتَ: رأيتُ زيدٌ الطويلُ، ومررتُ بزيدٌ الطويلُ. فإنْ جعلت (الطويل) نعتاً صرفته، فقلتَ: مررتُ بزيدٍ الطويلِ، ورأيتُ زيداً الطويلَ؛ لأنَّ (الطويل) تابعٌ، وعلى هذا الشرط وقع في التسمية ".(٢)

والعلةُ في إعرابه أنَّ الصفةَ والموصوف كجزءيْ كلمةٍ واحدةٍ، وقد حصلت التسميةُ بهما جميعاً، ولم تقع بأحدهما دون الآخر.

وجعلَ ابنُ عصفور تأثُّرَه بالعوامل وما يظهر عليه من حركاتِ إعرابٍ من الحكاية، فذكر أنك "إذا سميتَ بصفةٍ وموصوفٍ، مثل: رجلٌ عاقلٌ، فإنك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، فإن تقدَّم قبله رافعٌ كانا مرفوعين، وكذلك إنْ تقدمه ناصبٌ كانا منصوبين، وإن كان العاملُ خافضاً كانا مخفوضين".(٣)

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٣ .

(٢) المقتضب ٤/١٢ .

(٣) شرح الجمل ٢/٤٧٢ .

٦- التسمية بعاملٍ ومعمولِه.

إذا سميتَ بمضافٍ ومضافٍ إليه، نحو (غلامُ زيدٍ) من قولك: هذا غلامُ زيدٍ، **أو سميتَ بشبيهٍ بالمضافِ ومعمولِه**، نحو (قائمٌ أبواه) من قولك: زيدٌ قائمٌ أبواه، و(ضاربٌ زيداً) من قولك: عمروٌ ضاربٌ زيداً، **فإنه يبقى لهما بعد التسمية حكمُ الإعرابِ الذي كان لهما قبل التسمية، فيتأثرُ العاملُ (المضاف وما يشبهه) بما يسبقه، ويتغير آخره بحسب العوامل الداخلة عليه، ويبقى معمولُه على حالِهِ**، فتقول: أعجبني قائمٌ أبواه، ورأيتُ قائماً أبواه، ومررتُ بقائمٍ أبواه. وأعجبني ضاربٌ زيداً، ورأيتُ ضارباً زيداً، ومررتُ بضاربٍ زيداً. وأعجبني غلامُ زيدٍ، ورأيتُ غلامَ زيدٍ، ومررتُ بغلامِ زيدٍ.(١)

فقد قال سيبويه:" وسألتُ الخليلَ عن رجلٍ يُسمى (خيراً منك، أو: مأخوذاً بك، أو: ضارباً رجلاً) فقال: هو على حالِهِ قبل أنْ يكون اسماً، وذلك أنك تقول: رأيت خيراً منك، وهذا خيرٌ منك، ومررت بخيرٍ منك ".(٢)

والعلةُ في بقاء الإعراب أنَّ المضاف والمضاف إليه، وكذلك الشبيه بالمضاف وهو المطوَّل أو الممطول كجزءي كلمةٍ واحدةٍ، فيبقى لهما الإعرابُ بعد التسمية كما كانا قبلها معربينِ؛ إذ التسميةُ بهما ليست من قبيل التسمية بالإسناد.

وجعلَ ابنُ عصفور ذلك حكايةً فذكر أنك" إنْ سميتَ بمضافٍ ومضافٍ إليه، أو مطوَّلٍ فإنك تحكِي فيه ما كان يجوزُ فيه حالَ الإعرابِ، وهو أن يتغيَّر الأولُ للعاملِ، وما بعده على حالٍ واحدةٍ ".(٣)

❁❁❁❁❁

(١) ارتشاف الضرب ٨٩٣/٢ المساعد ٤٦/٣ تمهيد القواعد ٤٠٩٠/٨

(٢) الكتاب ٣٢٨/٣ وينظر أيضاً: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٢٥ .

(٣) شرح الجمل ٤٧٢/٢ .

الخاتمة

الحمد لله حمداً يوافي نعمَه ويكافئُ مزيدَه، وصلاةً وسلاماً دائمين على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد...

فهذا ما وفقني الله تعالى إلى جمعه ودراسته من المسائل التي كان للتسمية فيها أثرٌ في إعراب المسمَّى به أو في بنيته، وقد حاول البحثُ الوصولَ إلى مجموعةٍ من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١-لاحظتُ من خلال البحث أنَّ كثيراً من الصُّور التي تحدَّث فيها النحويون عن التحوُّل الذي طَرَأ على الكلمةِ من نقلها إلى العَلَميةِ والتسميةِ بها كان-في غالبه- من فَرَضيات النحويين وتقسيماتهم العقلية(١)، فنجدهم يتحدثون عن إعراب المسمَّى بالجملة الإسمية، نحو: زيدٌ قائمٌ، مع أنهم يُصرّحون بأنه لم تُوجد التسميةُ بمثل هذا في كلام العرب، ويتحدثون عن المسمَّى ببعض كلمة، أو بالحروف الأحادية أو الثنائية، وغيرها من المسائل التي تدلُّ على ثراء الفكر النحوي، ومرونته، وتمكُّن النحويين من القاعدة النحوية وتطبيقاتها الفرعية.

وإن كان في بعض جوانبه يعالج صوراً تكلَّم بها العربُ أو جرى استعمالُها، كما في التسمية بالفعل المبدوء بهمزة وصل، والتسمية بالمثنَّى والجمعِ بأنواعه.

٢- تبيَّنَ من خلال البحث أنَّ للتسمية أثراً في تغيير حالة المسمَّى به، ونقلِهِ من البناء إلى الإعراب، فنجدها تُكسِبُه الإعرابَ بعد أن كان مبنياً، ومن صور ذلك:

- أن التسمية بالأسماء الموصولة تجعلها معربةً؛ لزوال موجِب البناء، وهو شَبَهُ الحرفِ في الافتقار إلى الصلة، فإنَّ هذا المقتضِي للبناء قد زال بالعلمية.

---

(١) هذا النهج يذكرنا بما نجده عند الفقهاء وما يشيع في كتب الفقه من المسائل الافتراضية، ولعل هذا من جوانب التأثير المتبادل بين النحو والفقه.

-وبالتسمية يزول بناءُ الفعل الماضي، والأمر. فقد ذكر سيبويه" أنك إذا جعلتَ (فَعَلَ) اسماً تغيَّرَ عن حالِهِ، وصار بمنزلة الأسماء. وكما أنك إذا سميتَ بـ(افْعَلْ) غيَّرتَه عن حالِهِ في الأمر"(١)

-وكذلك الحروف الأحادية والثنائية تُعرَبُ بعد أن زال موجِبُ بنائها، وهو الشبهُ الوضعيُّ؛ حيثُ يُزادُ في بنيتها حتى تكون على مثال أبنية الأسماء.

- وأيضاً الظروفُ المبنية، نحو: (حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، وثَمَّ، وأمسِ) إذا سُمّي بها تتغير حالتُها فتصيرُ معربةً، وتكون حركتها حركةُ إعرابٍ. فقد قال سيبويه:" وأمَّا ثَمَّ، وأينَ، وحيثُ، ونحوهن إذا صُيِّرْنَ اسماً لرجلٍ أو امرأةٍ أو حرفٍ أو كلمةٍ فلابُدَّ لهنَّ من أنْ يتغيرْنَ عن حالهنَّ ويصرْنَ بمنزلة (زيد، وعمرو)؛ لأنك وضعتهن بذلك الموضع ".(٢)

٣- وإذا كان معرباً نجدها في بعض المواضع تُؤثّر في تغيير علامةِ إعرابه، ومن صور ذلك:

-أنَّ(فو) من الأسماء الستة وتُعرب بالحروف نيابةً عن الحركات، وعند التسمية بها تُعرب بالحركات الظاهرة على الميم التي أُبدلتْ مكان الواو.

-وأُعرب نحو (عرفات، وبركات) عَلَمين، بحركات إعراب فرعية؛ إلحاقاً بجمع المؤنث السالم لمَّا سُمّي بهما، مع أن معنى الجمعية قد زال بالعَلَميَة، وأصبحا دالّين على مفرد.

-ومُنِع نحو (زيد، وعمرو) من الصرف إذا سمّي به مؤنثٌ، وأعرب بعلامة إعراب فرعية.

-وصُرِفَ نحو (قَدَم، وسَقَر، ولَظَى) إذا سُمّي به مذكرٌ، بعد أن كان ممنوعاً من الصرف وتمحَّض نحو (هند، ودعْد) للصرف، بعد أن كان يجوز فيه الوجهان عندما كان علماً لمؤنث.

---

(١) الكتاب ٣/٢٦٠.

(٢) الكتاب ٣/٢٦٨ .

٤ –كما كان للتسمية أثرٌ في تعدُّد أوجه الإعرابِ الجائزة في الاسمِ.

– فبعد التسمية بالمثنى، نحو (طالبان، وزيدان) أصبح يجوز فيه وجهان: الإعرابُ بالحركات الظاهرة على النون، والحكاية، بعد أن كان يُعرب بالحروف نيابةً عن الحركات.

وفي المسمَّى بجمع المذكر السالم، نحو: زيدون، يجوز فيه أربعةُ أوجه، بعد أن كان يقتصرُ في إعرابه على الواو رفعاً والياء نصباً وجراً.

٥– تبين من خلال البحث أنَّ للتسمية أثراً في بنية الكلمة المسمَّى بها، وذلك من وجوه:

أ– أنها تُحدِثُ تغييراً في بنية اللفظ المسمَّى به حتى يكون على مثال أبنية الأسماء، ولهذا نجدها:

–تقطع همزة الوصل في الأفعال المسمَّى بها؛ لأنَّ الأسماء لا تكون بهمزة وصل، وما جاء من نحو: اسم، وابن، قليلٌ إذا ما قورن بكثرة الأسماء.

–كما تزيد في بنية المسمَّى بالحروف الأحادية والثنائية؛ حتى تصير من بنات الثلاثة؛ إذ الثلاثي هو أقلُّ أبنية الأسماء، لكنهم قد يحذفون بعضَ حروفِهِ الأصلية ويردُّونها في التصغير أو الجمع، كما في نحو: يد، ودم.

–وإذا سُمّي بفعلٍ مقترنٍ بعلامة تثنية أو جمع (على لغة يتعاقبون) وجب أن تلحقه النونُ بعد الألف أو الواو، كما تلحقُ الأسماءَ المثنَّاة أو المجموعة.

ب–أنها طريقة من طُرُقِ ردّ الأشياء إلى أصولها، والحفاظ على بنية الكلمة، واستعادة ما حُذِفَ منها

فقد ذكر النحويون أن العَلَميَّة حيث كانت في كلمةٍ من الكلمات العربية صيَّرتها مصونةً عن النقصانِ [(١)] يظهر هذا جليَّاً عند التسمية بالفعل المحذوف منه لِعِلَّةٍ نحوية أو تصريفية.

–فتقول في التسمية بـ (يَبِعْ، ويَقُمْ، ويَخَفْ): يبيع، ويقومُ ويخافُ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

–وتقول في المسمَّى بـ(عِه) أمراً من (وعَى، يعِي): جاء وعٍ، ورأيت وعياً، تردُّ إليه ما حُذِفَ منه وتعربه إعراب المنقوص.

–وعند التسمية بـ(رَه) أمراً من (رأى، يرى): ترد إليه الهمزة والألف المقصورة.

–وعند التسمية بـ(أولي، وذوي) ترد إليهما النون التي حُذِفت منهما لأجل الإضافة؛ إذ التسمية تقطعهما عن الإضافة فاستحقَّا أن تعود النونُ.

ج–وكما كان من صور الحفاظ على بنية الكلمة أن يُرَدَّ إليها ما حُذِف منها، كذلك منها أنْ تُجرَّد من الزوائد.

– فتُحذفهاء التنبيه من أسماء الإشارة المسمَّى بها، فتقول: ذا، وذِه، وذان، وتان، وأُلاءِ.

– وتُحذَف (ال) من الأسماء الموصولة (الذي) وأخواته إذا سُمّي بها وحدها.

٦–تبين من خلال البحث أنَّ التسمية باللفظ وضعٌ جديدٌ له، فلا يُنظر إلى حالِه ودلالته قبل التسمية.

ولهذا نجد جمع التكسير المسمّى به نحو: الجزائر، والمدائن، والأهرام، يُنسب إليه على لفظه، دون الرجوع إلى المفرد –كما هو الحكمُ في النسب إلى جمع التكسير–؛ لأنه بالتسمية به انتفى معنى الجمع، وصار عَلَماً على مفرد كما هو الشأن في نحو: زيد، وخالد.

–وكذلك لم يُعوَّض من المحذوف في مصغَّر الخماسي نحو: سُفَيْرِج، وفُرَيْزِد، إذا سمّي بهما، وقد كان التعويضُ جائزاً قبل التسمية عند التصغير أو الجمع، وإنما لم يجز لأنَّ التعويض إنما كان من اللام المحذوفة، وعند التسمية بـ(سُفَيْرِج) لم يكن ثمَّ لامٌ حتى تعوِّض منها.

– وأيضاً جاز نداءُ محكيّ الجمل المبدوءة بـ(ال) نحو: الرجل منطلقٌ، فتقول: يا الرجلُ منطلقٌ.

٧–تبيَّن أيضاً أنَّ بعض المسمّى به لا يتغير حالُهُ، بل يَبقى له الحكمُ الذي كان يستحقُّه قبل التسمية، ويُعَامل بعد التسمية بما كان يُعامَل به قبلها.

أ–فإن كان مما يُحكى حُكِيَ: كما في التسمية بالجمل (الفعلية أو الإسمية) نحو برقَ نحرُه، وزيدٌ قائمٌ.

وفي التسمية بالحروف المركَّبة مع غيرها نحو: إنَّما، وحيثما، وهلُمَّ.

والمسمَّى بحرف عطفٍ ومعطوفه، نحو: وزيدٌ، من قولك: جاء خالدٌ وزيدٌ.

والمسمَّى بالموصول مع صلته، نحو: الذي قام.

ب–وإن كان مما يُعرَب أُعْرِبَ: كما في: زيد الطويل، إذا سميت بالموصوف مع صفته.

و(زيد وعمر) إذا سميت بالمعطوف والمعطوف عليه. وكما في التسمية بعاملٍ ومعموله، نحو: قائمٌ أبواه، وضاربٌ زيداً.

٨–هذا النوع من المسمَّى به (الذي يُعامَل بعد التسمية بما كان يُعامَل به قبلها) يختصُّ ببعض الأحكام

فنجده: لا يُضَاف، ولا يُصغَّر، ولا يُرَخَّم، ولا يُنسَبُ إليه، ولا يُثنَّى، ولا يُجمَع، وإن كان مقترناً بـ(ال) لا يجوز نداؤه؛ لأنَّ هذه الأنواع إمَّا جملةٌ أو شبهُها، والجملةُ لا يلحقها شيءٌ من ذلك، وكذلك ما أشبهها.

وإنما يُتَوصَّل إلى ذلك من خلال السياق، فنذكر في الكلام ما يدلُّ على التثنية أو الجمع، نحو: كلاهما برق نحره، وكلهم بنو شاب قرناها. أو التصغير، نحو: جاء بَرَقَ نحرُه الصغيرُ. أو الإضافة نحو: هذا تأبط شراً مملوكك، أو صاحبك. ونحو ذلك.

هذه هي أهم النتائج التي وفقني الله إليها، وأسأله تعالى التوفيق والسداد، فإنْ أكن قد أصبت فمنه وحده التوفيق، وله الحمد والمنة، وإن تكن الأخرى فإني طامعٌ في أجر المجتهد المخطئ، والكمالُ لله وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/فخر صالح قداره، ط/ دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحى، ط/مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، ت د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبد التواب، ط/ مكتبة الخانجي، الأولى ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ت د/ موسى بناي العليلي ط/ مطبعة العاني، بغداد.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت د/ عياد بن عيد الثبيتي، ط/ دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل لأبى حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم دمشق، الطبعة الأولى١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق د/ محمد كامل بركات، طبعة دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ / خالد بن عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي وشركاه –القاهرة.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزى، ط/ مطبعة الأمانة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- توجيه اللمع لابن الخباز تحقيق أ د/ عبد الله عمر الحاج إبراهيم، ط/ مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ٢٠١٧م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د/عبد الرحمن على سليمان، ط/دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د / فخر الدين قباوه والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جنى تحقيق د/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٧١هـ ١٩٥٢م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم لفضيلة الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط/ دار الحديث، القاهرة.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت د/ حسن هنداوي، ط/ دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣-١٩٩٧.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمود بن الجميل، ط/ مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك، ت/ محمد باسل عيون السود، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠ م.
- شرح التسهيل لابن مالك ت د/ محمد بدوي المختون، د/ عبد الرحمن السيد ط/ دار هجر القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، الشرح الكبير، تحقيق د/ صاحب أبى جناح، بغداد ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي، ت د/ سلوى محمد عمر عرب، ط/ جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ ٢٠٠٩م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ط/دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، ط/ دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل لابن يعيش، ط/ دار الطباعة المنيرية، القاهرة.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، ت د/ جمال عبد العاطي مخيمر، ط/ مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- العلل في النحو للورَّاق، تحقيق/ مها مازن المبارك، ط/ دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ط/ مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ محمود الطناحي، ط/ مكتبة الخانجي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م.

- لسان العرب لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي ط/ دار المعارف، القاهرة.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د/غازي مختار و د/عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق الطبعة الأولى١٤١٦هـ١٩٩٥م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، ت د/ هدى محمود قراعة، ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- المخصص لابن سيده ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة سنة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/فائز فارس، ط/المطبعة العصرية، ١٤٠٠هـ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفرّاء ت د/ محمد علي النجار، د/أحمد يوسف نجاتي ط/دار الكتب المصرية.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلان العراقية، دار الرشيد ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	٣٢٥١
التمهيد.	٣٢٥٣
المبحث الأول: أثرُ التسميةِ في الإعراب والبناء.	٣٢٥٥
١. إعرابُ المسمَّى بالمثنى.	٣٢٥٥
٢. إعرابُ المسمَّى بجمع مذكرٍ سالم.	٣٢٥٧
٣- إعرابُ المسمَّى بجمع مؤنثٍ سالم.	٣٢٦٢
٤- التسمية بفعلٍ مقترن بعلامة تثنيةٍ أو جمع.	٣٢٦٥
٥- التسميةُ بفعلٍ مقترن بتاء التأنيث.	٣٢٦٧
٦- التسمية بالجمع الموازن لـ(مفاعِل أو مفاعيل).	٣٢٦٨
٧. تسميةُ المؤنث بعَلَمِ مذكرٍ ثلاثيّ ساكن الوسط.	٣٢٧٠
٨- تسمية المذكر بعَلَم مؤنثٍ ثلاثيّ مجرد من التاء.	٣٢٧٣
٩- التسمية بما يُمنَع من الصرف للوصفية وعلّةٍ أخرى.	٣٢٧٥
١٠- نداءُ المسمَّى بالجُمَل المحكيَّة المبدوءة بـ(ال).	٣٢٧٨
١١- إعرابُ المسمَّى بمعطوفٍ ومعطوفٍ عليه ونداؤه.	٣٢٧٩
١٢-التسميةُ بالظروف غير المتصرّفة.	٣٢٨١
المبحث الثاني: أثر التسمية في بنية الكلمة.	٣٢٨٣
١- التسميةُ بالفعل المبدوء بهمزة وصل.	٣٢٨٣
٢- التسمية بـ(فو) من الأسماء الستة.	٣٢٨٤
٣. التسميةُ بـ(أُولِي، وذوِي).	٣٢٨٥
٤- التسميةُ بالموصولات الإسمية.	٣٢٨٦
٥- تأنيثُ مُصَغَّرِ الثلاثي عَلَماً لمذكر أو لمؤنث.	٣٢٨٩
٦- التعويضُ في التسمية بمصغَّر الخماسي المحذوف منه.	٣٢٩١

٧- النسبُ إلى جمع التكسير المسمَّى به.	٣٢٩٤
٨- التسميةُ بالفعل المحذوف منه.	٣٢٩٥
٩- التسميةُ بالفعل المفكوكِ إدغامُهُ لجزمٍ أو وقف.	٣٢٩٨
١٠. التسميةُ بحرفٍ أحاديّ.	٣٢٩٩
١١. التسمية بالحروف الثنائية.	٣٣٠٢
المبحث الثالث: التسمية وبقاء الحُكم.	٣٣٠٦
١- التسمية بمسندٍ ومسندٍ إليه.	٣٣٠٦
٢- التسمية بالاسم الموصول وصلته.	٣٣٠٩
٣-التسميةُ بالحروف المركبة مع غيرها.	٣٣١٠
٤- التسمية بحرف عطفٍ ومعطوف.	٣٣١١
٥- التسمية بصفةٍ وموصوف.	٣٣١٣
٦- التسمية بعاملٍ ومعمولِه.	٣٣١٤
الخاتمة.	٣٣١٥
أهم المصادر والمراجع.	٣٣٢٠
فهرس الموضوعات.	٣٣٢٤